

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

سالم بن ناصر الإسماعيلي
إميلا كارا بيكوفيتش وفريد ماكماهون
ماريشا وارنجتون .

حقوق الطبع ٢٠٠٩ محفوظة لمعهد فريزر. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتاب بأية طريقة كانت بدون موافقة كتابية من الناشر إلا في حالة الاقتباس الموجز لإستخدامها في الأوراق في والمراجعات النقدية.

عمل مؤلفو هذا الكتاب باستقلالية لذا فالآراء التي يعبرون عنها نابعة منهم ولا تعكس بالضرورة آراء معهد فريزر، أو الداعمين له أو الموظفين به أو أمناءه. هذا الكتاب لا يعبر بأي طريقة عن كون معهد فريزر أو الداعمين له أو الموظفين به أو أمناءه يميلون أو يعارضون تمرير أي قانون، ولا أنهم يدعمون أو يعارضون أي حزب سياسي بعينه أو مرشحه.

سالم بن ناصر الإسماعيلي هو المؤلف الرئيسي لهذا التقرير ، وبما انه يتولى مسؤولية ترويج الإستثمار في السلطنة يحكم منصبه ، فقد نأى بنفسه عن احتساب المؤشر تفاديا لأي تضارب في المصالح لكنه قام بالجزء الأكبر من التحليل الوارد في التقرير .

تاريخ الإصدار : أكتوبر ٢٠٠٩

التنقيح والتصميم والإعداد للطباعة : لندسي توماس مارتن

تصميم الغلاف : بيل راي



الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
e-mail : mahrosa@mahrosa.com

المؤلفون : سالم بن ناصر الإسماعيلي ، إمبلا كارايبوقفيتش وفريد ماكماهون بمساعدة ماريشا وارنجتون .

العنوان : الحرية الاقتصادية في العالم العربي ، التقرير السنوي ٢٠٠٩ .

الناشر : معهد فريزر

تاريخ النشر : ٢٠٠٩

يمكن الحصول على النسخة الرقمية لهذا التقرير من الموقع <<http://www.fraserinstitute.org>>

إبن ناصر الإسماعيلي ، سالم ١٩٥٨

الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٩ / سالم بن ناصر الاسماعيلي، امبلا كارايبوقفيتش وفريد ماكماهون، بمساعدة ماريشا وارنجتون

ISBN ٨٧٩ - ٥ - ٨٨٩٧٥ (طبعة ٢٠٠٩)

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	م
٥	معلومات عن معدي التقرير	١
٧	تمهيد	٢
٨	معلومات عن الناشر	٣
١١	مقدمة	٤
١٢	اقتصادات العالم العربي - الصمود أمام العاصفة	٥
١٣	البحوث في مجال الحرية الاقتصادية	٦
	مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي	٧
	الخاتمة	٨
	جداول البيانات	٩
	قائمة المراجع	١٠
	الملحق: المنهجية	١١

معلومات عن مؤلفي التقرير

سالم بن ناصر الإسماعيلي

يتولى سالم بن ناصر الإسماعيلي مسؤولية ترويج الإستثمار في السلطنة ولهذا وتتفاديا لأي تضارب في المصالح لم يشترك في إحتساب المؤشر على الرغم من أنه قام بالجزء الأكبر من التحليل .

أميلا كارابقوفتش

تعمل أميلا كارابقوفتش كبير إقتصاديين في شعبة الدراسات المالية بمعهد فريزر وتحمل درجة البكالوريوس في الإدارة (بتقدير ممتاز) من جامعة ليزبريدج بالبرتا ودرجة الماجستير في الإقتصاد من جامعة سايمون فريزر في كولمبيا البريطانية . أميلا كارابقوفتش مؤلف مشارك في تقرير الحرية الإقتصادية لاميركا الشمالية ، والحرية الإقتصادية في العالم العربي ، والوهم والحقيقة لتيلما ،

شفافية هيئات علاقات العمل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، قياس أسواق العمل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، قياس مرونة قوانين علاقات العمل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، قيود الضرائب والإنفاق : الخطوة التالية في المجال المالي وسلسلة الإزدهار . ظلت كارابوقفتش تساعد في إعداد تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، الذي يصدره معهد فريزر بصورة سنوية منذ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩ .

فريد ماكماهون

يتولى فريد ماكماهون إدارة مركز الدراسات الدولية بمعهد فريزر يصدر المركز تقارير الحرية الاقتصادية في العالم السنوية بجانب قيامه بتنسيق أعمال شبكة الحرية الاقتصادية المكونة من عدد من المفكرين في ٧٥ دولة ومنطقة ٠ وفريد ماكماهون مؤلف مشارك لتقرير الحرية الاقتصادية في كندا وأمريكا الشمالية مع أميلا كارابوقفتش . ويشرف المركز أيضا على مركز فريزر الدولي لدراسات التعدين ، ويقوم بنشر المسح السنوي لشركات التعدين . ولماكماهون عدة مؤلفات من بينها : آثار التحويلات الفدرالية على كندا والذي حصل على جائزة السير انطوني فيشر التذكارية للكتب التي تتناول السياسة العامة ، وكتاب الطريق نحو النمو : كيف تستطيع البلدان المتخلفة اقتصاديا تحقيق الإزدهار (كتب المقدمة لهذا الكتاب جون بيرتون رئيس وزراء أيرلندا السابق) و كتاب التقهقر عن النمو : كندا الاطلسية والاقتصاد الكلي السلبي . (كتب المقدمة لهذا الكتاب روبرت مندل الحائز على جائزة نوبل) .

ماريشا وارنجتون

عملت ماريشا في معهد فريزر كمحللة سياسات في شعبة الصيدلة الحيوية والسياسات الصحية والدراسات العالمية ، وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع والقانون والمجتمع من جامعة يورك (المملكة المتحدة) ودرجة الماجستير في السياسات العامة من جامعة كوين ماري في لندن (المملكة المتحدة) . وتركز بحثها الذي قدمته للحصول على درجة الماجستير في تقييم الخيار العام في إطار توجهات خدمات السوق الأوروبية وأثرها على سياسات الرعاية الصحية في بريطانيا . وقامت ماريشا منذ إنضمامها لمعهد فريزر في عام ٢٠٠٧ بالمساهمة في عدة بحوث حول قضايا السياسات الحضرية والمرتبطة بسلسلة (كندا قوية وحررة) والصحة وقضايا السياسات الصيدلية وكان آخر المؤلفات التي اشتركت في تأليفها التكلفة الخفية للتأمين الصحي الفردي ، مقارنة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٨)

تمهيد

يود معدو هذا التقرير تقديم الشكر لكل من مايكل ووكر، رئيس مركز فريزر وجميس قوارتنى من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لوسن من جامعة اوبورن لما قدموه من أفكار قيمة ومساعدة كبيرة نحو إعداد التقرير. ونود أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى رونالد ميندروس مدير فرع القاهرة لمؤسسة فيردرش نوممان للحرية الذي قدمه. ونشكر أيضاً ميغيل سيرفانتس على المساعدة القيمة نحو إعداد جداول التقرير.

نود أن نشكر أيضاً مؤسسة فيردرنش نوممان للحرية بالقاهرة بجمهورية مصر العربية على دعمهم للتقرير.

تنبيه

تعبّر الأفكار الواردة في هذا التقرير عن آراء معدي التقرير ولا تعكس بالضرورة آراء داعمي معهد فريزر أو مجلس أمنائه أو العاملين فيه.

المشاركون في نشر التقرير

مؤسسة فريدرش ناومان للحرية

هي مؤسسة مستقلة غير ربحية وغير حكومية وملتزمة نحو تطوير السياسات والسياسة الليبرالية. تأسست مؤسسة فريدرش نادمان في ألمانيا في عام ١٩٥٨ وأشتهرت بتطوير الحريات على نطاق العالم.

وفي سعيها لتأسيس مجتمع مفتوح تهتدي دائماً بمبادئ الليبرالية ورسالتها الداعية إلى التسامح المتبادل وقبول التنوع . وقد اثبتت المفاهيم الأساسية التي تتبناها مثل حماية حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية الليبرالية وإقتصاد السوق الحر على مر القرون أن الليبرالية توفر الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل وفي الحية العامة والشخصية، وتمارس نشاطها المكثف في مجالات التعليم السياسي والإستشارات في حقل السياسة والتدريب والحوار في كل ارجاء المانيا وكذلك من خلال مكاتبها في (٥٠) دولة من دول العالم .

مؤسسة البحوث الدولية

تأسست مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٥ كمؤسسة غير حكومية ومستقلة وغير ربحية لإجراء البحوث في القضايا الاقتصادية المحلية والدولية مع التركيز على العالم العربي . لقد أنشأت المؤسسة برنامج بحوثها والقضايا العامة على أساس مؤسسي بالإعتماد على جهود باحثيها وهئية تحريرها والأعضاء الكبار في المؤسسة. وللمؤسسة علاقات عمل مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وفي أجزاء أخرى من العالم، كما أنها العضو الإقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر. وتتلخص رؤية المؤسسة في خلق الثروة وتوفير فرص العمل من خلال تطوير الحرية الاقتصادية ، اما رسالتها فتتمحور حول قياس ودراسة أثار الأسواق التنافسية والسياسات الإقتصادية الحرة على رفاهية الأفراد ونشر هذه الدراسات على نطاق دولي واسع ويتكون مجلس أمناء المؤسسة من أشخاص مرموقين في القطاع الخاص ومن جهات مختلفة وقامت المؤسسة بإطلاق مبادراتها لإنشاء شبكة من الباحثين الأكاديميين لدفع المشاريع البحثية وذلك لمساعدتها في مساعيها الرامية إلى دراسة القضايا التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد .

الموقع : www.ireoman.org

معهد فريزر

تتلخص رؤية المعهد في عالم حر ومزدهر يستطيع الأفراد فيه الإستفادة من خيارات أوسع وأسواق تنافسية والمسؤولية الشخصية أما رسالة المعهد فهي تهدف إلى قياس ودراسة ونشر آثار الأسواق التنافسية والتدخل الحكومي في رفاهية الأفراد .

تأسس المعهد عام ١٩٧٤ كمنظمة بحثية وتعليمية مستقلة تنتشر مواقعها في ارجاء مختلفة من أمريكا الشمالية ولها شركاء عالميين في أكثر من (٧٥) دولة . يقوم المعهد بتمويل أنشطته من خلال المساهمات التي تخصص من الدخل الخاضع للضريبة والتي يقدمها آلاف الأفراد والمنظمات والمؤسسات ولا يقبل المعهد منحاً حكومية أو عقوداً حكومية لإجراء البحوث وذلك حماية لإستقلاليته .

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

المقدمة

هذا هو التقرير السادس عن الحرية الاقتصادية في العالم العربي وقد صدر العدد الأول من التقرير في تقرير التنافسية في العالم العربي لعام ٢٠٠٥ (لوبيز - كلروس وشوامب، ٢٠٠٥). وصدر العدد الثاني والأعداد اللاحقة من قبل "المؤسسة الدولية للبحوث" العمانية ومعهد فريزر. وفي العام الماضي انضمت مؤسسة فريدرش نومان للحرية، مكتب القاهرة كناشر شريك للتقرير.

وفي هذا الإصدار تم إضافة بيانات عام ٢٠٠٧ في احتساب المؤشر وهو آخر عام تتوفر بيانات، إضافة إلى ذلك تم إعادة احتساب النقاط للسنوات السابقة باستخدام البيانات المحدثة في قاعدة البيانات لتقرير "تأسيس الأعمال" و "مؤشرات التنمية في العالم" الصادرين عن البنك الدولي. لقد تم تصميم تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي على غرار سلسلة التقارير الدولية "الحرية الاقتصادية في العالم" الصادرة عن "قوارتنى ولوسون، سنوات متعددة"

تعريف الحرية الاقتصادية المتداول ينص على أنها تعني:

"يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما (أ) تكون ممتلكاتهم التي حصلوا عليها من دون استعمال القوة، أو السرقة أو الاختلاس محمية ضد أي اعتداء مادي من قبل الآخرين و (ب) أن تكون لهم الحرية في استخدام، أو تبادل أو منح ممتلكاتهم طالما أن تصرفاتهم لا تنطوي على انتهاك لحقوق الآخرين. عليه فان مؤشر الحرية الاقتصادية ينبغي أن يقيس مدى تمتع الممتلكات الشرعية بالحماية، وان الأفراد يمارسون معاملاتهم طواعية"

(قوارتنى ولوسون وبلوك، ١٩٩٦ - ١٢)

من السهل فهم آليات الحرية الاقتصادية، فان أي معاملة يقوم بها الأفراد طواعية ينبغي أن تحقق المنفعة للطرفين، أو أن أي معاملة لا تحقق هذه الغاية ستكون مرفوضة من الطرف الذي لا ينتفع منها مما سيكون له تبعات على جوانب الاقتصاد المختلفة. إن اجتذاب المستهلك الذي يتمتع بحرية الاختيار لا يتحقق إلا عن طريق الجودة الفائقة والأسعار المعقولة وعلى المنتج إذن السعي المستمر لتحسين جودة منتجاته الحالية أو استحداث منتجات جديدة. فإذا لم يحدث هذا فان المستهلكين لن يتعاقدوا مع المنتجين بحرية للدخول في أية معاملات. تجرى كل يوم بلايين المعاملات التي تحقق المنافع المتبادلة وهي تشهد الدينامية التي ترفع الإنتاجية والازدهار في الاقتصاد بكامله.

١ في عام ١٩٨٤ بدأ مستر/ميكل ووكر، والذي كان وقتها المدير التنفيذي لمعهد فريزر، بالتعاون مع كل من/ميلتون وروز فريدمان، مشروع الحرية الاقتصادية وذلك من اجل دفع وتعزيز تفهم العلاقات بين الحرية الاقتصادية والحريتين السياسية والمدنية، ودورهما المؤثر على الأداء الاقتصادي. وقد اشترك في مرحلة البحث بالمشروع حوالي ستين عالماً من العلماء المتميزين والمعروفين على مستوى العالم، ومن بينهم فائزون بجوائز نوبل. شبكة الحرية الاقتصادية وهي الشبكة التي تتكون من منظمات بحثية تهتم بتعزيز الحرية الاقتصادية حول العالم تتكون حالياً من عضوية ٧٠ دولة من بينها سلطنة عمان والأردن وفضة.

لقد أثبتت البحوث عالية المستوى والمقيمة من باحثين متخصصين إن الحرية الاقتصادية تعمل على تطوير الازدهار والنمو الاقتصادي وغير ذلك من النتائج الايجابية، (سيتم التعرض لها في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير). وإن هذه المبادئ تتسق بشكل كبير مع الثقافة والتقاليد العربية والإسلامية، ومن المرجح أن العالم الإسلامي قد نعم في معظم قرون الألفية الماضية بمستوى عال من الحرية الاقتصادية بوجه عام ومن الانفتاح التجاري على وجه الخصوص (جورانتني، ١٩٩٢)، ولم يفقد مكانته المتقدمة هذه إلا خلال القرون القليلة الماضية.

اقتصادات العالم العربي - الصدود أمام العاصفة^٢

أن الانكماش الاقتصادي الذي فجرته الأزمة المالية في أواخر عام ٢٠٠٨ اثر سلباً على اقتصادات العالم العربي، إلا أن الدلائل الأولية تشير إلى الانكماش الاقتصادي لن يكون كبيراً في المنطقة مقارنة بالأسواق الناشئة أو البلدان الصناعية. وعموماً استطاعت الاقتصادات العربية الصمود في وجه الأزمة بصورة أفضل من الاقتصادات الأخرى على المدى القصير. غير أنه من المحتمل أن يتمخض استمرار الانكماش الاقتصادي عن عدم استقرار اجتماعي واقتصادي.

حقق العالم العربي في عام ٢٠٠٨ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي مقداره (٦٪)، إلا أن تقديرات البنك الدولي (البنك الدولي، مايو ٢٠٠٩) تشير إلى انخفاض معدل النمو إلى (١، ٣٪) في عام ٢٠٠٩. وتختلف تقديرات البنك الدولي عن تقديرات معدل النمو لعام ٢٠٠٩ الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة التابعة لصندوق النقد الدولي في وقت سابق البالغة (٩، ٥٪)، ولكنها مازالت جيدة مقارنة بتقديرات معدل النمو في الاقتصادات الناشئة مثل بلدان أمريكا اللاتينية حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (٢، ٤٪) في عام ٢٠٠٨ إلى (-٢، ٢٪) في عام ٢٠٠٩. وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل قطر وسلطنة عمان وأبوظبي يتوقع لها أن تحقق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يتجاوز حدود (٥٪) على الرغم من تداعيات الأزمة ويمكن تقسيم اقتصادات العالم العربي إلى قسمين هما: الاقتصادات الغنية بالموارد معظمها هابديروكاربون والاقتصادات ذات الوفرة في القوى العاملة. ففي البلدان العربية الغنية بالموارد تسبب تدنى أسعار النفط وانخفاض الإيرادات الحكومية في ظهور عجوزات كبيرة في الموازين المالية، والتي أثرت بدورها في ثقة المستثمرين وأسهمت في انخفاض أسعار الأسهم. وفي هذا السياق شهدت الدول المصدرة للنفط انخفاضاً كبيراً في العائدات النفطية منذ بداية الأزمة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن التوقعات تشير إلى زيادة نسبية في أسعار النفط إلا أنه من غير المحتمل أن تعود الإيرادات إلى المستويات العالية التي كانت عليها قبل الأزمة. وشهد سوق العقارات والذي أصبح سوقاً رئيسياً في منطقة الخليج، آثاراً مماثلة تمثلت في مخاوف المستثمرين والضائقة الائتمانية .

٢ تولى سالم الإسماعيلي رئيس فريق معدي التقرير، أعداد هذا الجزء من التقرير وقد استطاعت الاقتصادات النفطية الاحتفاظ بمستويات إنفاق رأسمالي عالية على الرغم من انخفاض عائدات النفط. بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط فقد تأخر آثار الأزمة عليها قليلاً عندما تنخفض التدفقات الرأسمالية من التحويلات والاستثمار الأجنبي والعائدات السياحية وبالتالي التأثير على بقية اقتصاداتها، أما الدول الأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي من المحتمل الاتكبد خسائر كبيرة.

وعلى الرغم من انخفاض إيرادات النفط والغاز وهبوط أسواق الأسهم والمشاكل التي واجهت قطاع العقارات فإن دول مجلس التعاون المصدرة للنفط، وهي المملكة العربية السعودية، والكويت، وسلطنة عمان، والبحرين، وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى الجزائر وليبيا، قد أظهرت مرونة في تعاملها مع هذه الظروف، وذلك بسبب الأسعار العالية للنفط خلال الفترة التي سبقت الأزمة والمعالجات الحكومية والتي خففت من آثار الانكماش الاقتصادي. وقد أسهمت الأسعار العالية للنفط بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ في تنشيط معدلات نمو الاقتصاد بدرجة كبيرة، إضافة إلى الجهود الموجهة للتنوع الاقتصادي في كافة الاقتصادات النفطية والتي أدت بالتالي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية. لقد ساعدت هذه الجهود الدول المصدرة للنفط في تعزيز الأصول الأجنبية وتخفيض الدين الحكومي وتيسير الأنظمة المالية، على الرغم من أنها تكبدت الخسائر في استثماراتها في الأصول الأجنبية (صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٠٩).

تشير تقارير صندوق النقد الدولي (يناير ٢٠٠٩) في هذا الخصوص إلى أن إجراءات مواجهة الانكماش الاقتصادي تضمنت حزم التحفيز المالي وحزم الإنقاذ، ومستويات عالية من الإنفاق الحكومي. فالمملكة العربية السعودية رفعت الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٩ بنسبة (٩, ١٥٪) وكان حجم حزمة التحفيز (١٢٤,٧) مليار دولار أمريكي. وفي الكويت استطاعت الحكومة من اعتماد حزمة مقدرها (٥, ٢) مليار دولار في ابريل ٢٠٠٩ لتسريع تعافي الاقتصاد وبعد أن واجهت معارضة شديدة في البداية، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد قدمت حوافز ومساعدات لمؤسساتها المالية والاستثمارية مقدارها (٣٢, ٧) مليار دولار أمريكي. وقد لعبت صناديق الاستثمار السيادية في دول مجلس التعاون دورها في تخفيف آثار الأزمة عن طريق توفير السيولة وتعزيز الاستقرار المالي وذلك على الرغم من أن هذه الصناديق قد تكبدت خسائر كبيرة في قيمة مواردها. وتسبب هذا الدور المتزايد للصناديق السيادية في أن تخضع للتدقيق من قبل المنظمين من كافة أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون ستواجه انخفاضاً كبيراً في معدلات النمو الاقتصادي خلال العامين القادمين فإن الأداء العام لاقتصاداتها يتحدد بفترة استمرار الانكماش الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط. ويؤكد خبراء الاقتصاد على أهمية تنسيق السياسات وتشديد الرقابة على الهياكل المالية واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحسين ثقة المستثمرين في دول المجلس خلال سعيها للخروج من الأزمة.

استقرت أسعار النفط حول (٥٠) دولار للبرميل في ابريل ٢٠٠٩ على الرغم من هبوط الطلب وحالة التشاؤم نحو الفرص المتاحة أمام الاقتصاد العالمي على المدى القصير. إن السبب الرئيسي لبقاء أسعار النفط في هذا المستوي هو أن النفط صار بمثابة وسيلة ادخار لمن فقدوا الثقة في الدولار والعملات العالمية الأخرى. وعلى كل فإن هناك حالة من عدم اليقين بشأن وضع الاقتصاد العالمي وفرص ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير والبعيد. لقد شهدت الدول الغنية بالنفط انخفاضاً حاداً في إيراداتها منذ شهر أغسطس ٢٠٠٩، كما هو متوقع. ووفقاً لتقديرات وكالة معلومات الطاقة التابعة للحكومة الأمريكية فإن دخل الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) سيواصل الهبوط لينخفض من (٦٧٨) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى (٢٦٨) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، ويتوقع بالتالي أن تنخفض عائدات الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية من (٢٨٥) مليار دولار إلى (١١١) مليار دولار وهبوط عائدات صادرات النفط للعراق من (٥٩) مليار دولار إلى (٢٣)

٣ الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك

مليار دولار. وفي حين يتوجب أن تؤخذ هذه التقديرات بحذر إلا أنها تبدو معقولة (وكالة معلومات الطاقة، ٢٠٠٩).

سيكون لهذا الهبوط في عائدات صادرات النفط آثاراً مباشرة على منتجي النفط الكبار. فعلى سبيل المثال من المتوقع أن تظهر موازنة المملكة العربية السعودية عجزاً قد يصل إلى (١١٪ - ١٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأول مرة منذ عام ٢٠٠٢ (بنك أس بي سي، أبريل ٢٠٠٩) وانخفض معدل النمو الاقتصادي من (٤٪) في عام ٢٠٠٨ إلى (صفره) تقريباً في عام ٢٠٠٩. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فإن الفائض الكبير الذي تحقق عام ٢٠٠٨ سيحل محله عجز في عام ٢٠٠٩. وقد انخفض معدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة من نحو (٨٪) في عام ٢٠٠٨ إلى أقل من (١٪) في عام ٢٠٠٩ (بنك اتش اس بي سي، أبريل ٢٠٠٩). وفي الوقت الحالي يقوم الإنفاق العام العالي بسد الفجوة التي خلفها انخفاض أنشطة القطاع الخاص في البلدان المصدرة للنفط. وهذا ما تلاحظ في كل من الكويت وليبيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية مثلاً.

وفي حالة الاقتصادات العربية الأخرى المستوردة للنفط، مثل المغرب وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان، فيتوقع أن لا تتأثر اقتصاداتها بالانكماش الاقتصادي على الفور، ولكن من المتوقع أن تزداد الضغوط على هذه الدول طيلة عام ٢٠٠٩ إذ ستبدأ معاناة القطاعات الرئيسية جراء انخفاض تحويلات المغتربين والتي تمثل مصدراً مهماً في الدخل القومي. إضافة إلى ذلك فإن هذه البلدان ستعاني أيضاً من انخفاض واسع في الاستثمار الأجنبي المباشر وتدني عائدات السياحة. وسيكون لانخفاض عائدات السياحة آثاراً واضحة على اقتصادات كل من الأردن والمغرب والتي بلغت فيها مساهمة السياحة الدولية نحو (١٠٪) و (٩٪) في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ (انتصار، ٢٠٠٩).

بلغ إجمالي التحويلات في اقتصادات دول الشرق الأوسط المستوردة للنفط نحو (٣٣,٧) مليار دولار أمريكي، ووصلت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي ٨٪ في المغرب و (١٤٪) في الأردن و (٢٠٪) في لبنان. ويتوقع أن تتخفف التحويلات من نحو (٣٣,٧) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى (٢٩) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (انتصار، ٢٠٠٩). وعلى الرغم من أن الانخفاض في التحويلات كان بهامش بسيط إلا أن الآثار ستكون مؤلمة على المستهلكين في هذه البلدان إذا أخذنا في الاعتبار التدني المتوقع في الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة هذه الدول بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وبجانب انخفاض الصادرات والواردات السنوية فإن التدفقات الرأسمالية يتوقع لها أن تتخفف أيضاً. إن آثار الضائقة في الأوضاع المالية ظاهرة بوضوح في دول مجلس التعاون كما يعكسها انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المستوردة للنفط والتي كانت توجه في العادة إلى أسواق القطاع الصناعي والبنية الأساسية والعقارات.

وبما أن دول الشرق الأوسط ليست مندمجة تماماً في الاقتصاد العالمي ولديها ارتباطات ضئيلة مع المؤسسات المالية الدولية فإن آثار الأزمة المالية على اقتصاداتها لم تكن بنفس القسوة التي كانت عليها في الدول المتقدمة. غير أن هذه البلدان من المحتمل أن تعاني آثاراً ثانوية بسبب انخفاض التدفقات الرأسمالية وتنزلق أكثر إلى دائرة الفقر ومعدلات بطالة عالية. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في المغرب على سبيل المثال من (٩,٥٪) في عام ٢٠٠٨ إلى (٣,١٠٪) في عام ٢٠٠٩، وفي مصر من (٤,٨٪) في عام ٢٠٠٨ إلى (٩,١٣٪) في عام ٢٠٠٩. وارتفعت في ذات الوقت معدلات التضخم بسبب الارتفاع الكبير في أسعار السلع في بداية صيف عام ٢٠٠٨ متسببة في حدوث اضطرابات اجتماعية في

كل من تونس ولبنان والمغرب ومصر وموريتانيا (صندوق النقد الدولي، مايو ٢٠٠٩).

وطالما استمرت حالة عدم اليقين في البلدان الصناعية حول فرص نمو اقتصاداتها فان مستقبل الاستثمار المباشر في اقتصادات الشرق الأوسط سيواجه أيضاً حالة من عدم اليقين.

تعاملت معظم البلدان المستورة للنفط مع تداعيات الأزمة المالية بتبني السياسات المالية والنقدية التي تخفف من الضغوط وتؤدي إلى تخفيض العجزات المالية. واتخذت كل من تونس والأردن والمغرب الإجراءات التي تخفف من الضغوط النقدية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية بسبب محدودية الموارد. ويؤكد الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي حاجة هذه البلدان لإتباع إجراءات أكثر اتساقاً، بما في ذلك إصلاحات مالية وإشراف مالي متطور وتخطيط طويل المدى (صندوق النقد الدولي، مايو ٢٠٠٩).

ويحذر صندوق النقد الدولي من أن طول فترة عدم استقرار الاقتصاد العالمي قد تحض الدول المصدرة للنفط لتقييم توقعاتها لأسعار النفط على المدى الطويل، وبالتالي تخفيض الاتفاق المخطط على البنية الأساسية والاستثمار في إنتاج النفط والتي كانت أصلاً متدنية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩). وسيكون لهذا الإجراء آثار سلبية على اقتصاد المنطقة كلها بسبب انخفاض الطلب في الدول الغنية بالنفط على العمالة في هذه البلدان وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تحويلاتهم. وستتخفف إيرادات السياحة البينة بين الدول العربية تؤدي إلى انخفاض الاستثمار في البلدان الفقيرة من قبل الدول العربية الغنية ويمكن أن يؤدي هذا الوضع بدوره إلى تدني أسعار الأصول وانتقال آثارها إلى موازنات الشركات ومن ثم إلى موازنات البنوك وبالتالي زيادة الضغوط على المؤسسات المالية في المنطقة.

لن يكون في مقدور حكومات الدول غير المنتجة للنفط أو تلك التي تنتج كميات ضئيلة المساعدة ، والتي قدمت بعض المساعدات واجهت عجزاً كبيراً في موازنتها. ففي سوريا على سبيل المثال بلغ حجم العجز المخطط حالياً (٣, ٥) مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل (٢٥, ٩٪) من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩). وواجهت مصر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ هبوطاً في إيرادات قناة السويس نسبته (٣٥٪) بسبب تباطؤ التجارة الدولية (البيت العالمي للاستثمار، ٢٠٠٩) ، كما انخفضت عائدات السياحة مما سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعدة نقاط مئوية. وكنتيجة لتداعيات الأزمة اضطرت مصر إلى تأجيل زيادة دعم أسعار الطاقة لهدف تخفيض فاتورة الدعم الحكومي والذي وصل إلى نحو (١٥) مليار دولار في يونيو ٢٠٠٨. وتوصى الحكومة المصرية الحذر تجاه كلما من شأنه التسبب في ارتفاع الأسعار بعد ارتفاعها بنسبة (١٨٥) في بداية عام ٢٠٠٩. وقد تباطأ معدل النمو الاقتصادي ويتوقع له أن يكون في حدود (٤٪) مقارنة بنحو (٧٪) في عام ٢٠٠٨.

ويبقى تخفيض معدلات البطالة أهم تحدي يواجه البلدان العربية. إن تباطؤ معدل النمو الاقتصادي والذي يشهده العالم الآن يتوقع له أن يستمر لمدة عام على الأقل الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض مستوى التوظيف، وبالتالي قد تزداد الضغوط الاقتصادية وحتى السياسية في المنطقة. وسيكون هذا عاملاً قد يسهم في استمرار حالة عدم الاستقرار في الكثير من البلدان العربية.

إن الدول العربية ليست من المصدرين الأساسيين للسلع باستثناء النفط ، وهي بالتالي أقل عرضه لتبعات انكماش التجارة الدولية. ففي عام ٢٠٠٧ كانت مساهمة الدول العربية من صادرات النفط

والمعادن نحو (٢٠٪) لكن مساهمتها في إجمالي صادرات السلع المصنعة لم تتعد (١٪) (انتصار/ ٢٠٠٩). إن هذا يعنى إن مساهمة الدول العربية في إجمالي صادرات العالم تقل عن (٥٪). وهذه النسبة تعتبر متدنية في الظروف العادية إلا أنها تعتبر معقولة جداً في ظل ظروف الركود الاقتصادي الراهنة.

والجدير بالذكر إن ردة فعل البنوك المركزية في المنطقة ككل كانت قوية حيث قامت بتوفير السيولة وتخفيض الاحتياطي المطلوب وأسعار الفائدة، كما هو الحال في كل من مصر والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. أما الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي (مثل البحرين والكويت وليبيا وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة) فقد استفادت من الانفراج النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت ردود الفعل في السياسات في الدول التي تأثرت بدرجة كبيرة بالضغوط التي تعرض لها القطاع المالي، ومحدودية السيولة وهبوط قيمة العقارات وعدم استقرار أسواق المال، سريعة نسبياً. واتخذت السلطات في المنطقة الإجراءات لاستعادة الثقة في الاقتصاد ومنع حدوث أزمة بنكية، والتي اشتملت على استحداث تغطية تأمينية للودائع (الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة) توفير السيولة وتدعيم البنوك عن طريق تقديم رؤوس الأموال لها (قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٩).

يعتمد الأمل الحقيقي للبلدان العربية للخروج من الأزمة على جودة السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها. وطبقاً لتقرير البنك الدولي "ممارسة الأعمال" الصادر في يوليو ٢٠٠٩، فإن (١٣) من الاقتصادات العربية أدخلت (٣١) من الإصلاحات منها (٢٩) أصلاً ساعدت في تسهيل ممارسة الأعمال، فيما كان اثنان منها سبباً في صعوبة ممارسة الأعمال (البنك الدولي، ٢٠٠٩). وكان من نتائج هذه الإصلاحات التنظيمية التي اتخذتها الدول العربية أن أصبحت من السهل تأسيس عمل تجاري بسبب قصر المدة المطلوبة وقلّة عدد الإجراءات وانخفاض التكلفة المرتبطة ببداية الأعمال. ويشير ذات التقرير إلى أن (١٠) دول من الدول العربية العشرين التي تمت دراستها قامت بتبسيط إجراءات بدأ الأعمال، وخفضت من التكلفة. فعلى سبيل المثال قام كل من تونس واليمن بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدأ أي عمل تجاري، أجرت الأردن تخفيضاً كبيراً على هذا الشرط وبنسبة (٩٦٪). ومن نتائج هذا التقرير ما يؤكد حول اليمن بأن "الإصلاحات التي أدخلتها اليمن تعتبر من أشجع التحركات في هذا العام إذ أن الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كان من بين أعلى رؤوس المال المطلوبة في العالم" (صفحة ١١)، وتعتبر الإصلاحات المرتبطة ببداية الأعمال في مقدمة الإصلاحات المطلوبة في الدول العربية حسب ما تضح من الرصد الذي أجرى على السنوات الخمس الماضية حيث أدخلت إصلاحات في كل من مصر والأردن ولبنان وموريتانيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والصفحة الغربية وغزة واليمن. وجاءت الإصلاحات المرتبطة بالحصول على القروض (المعلومات) وتسهيل تجارة الحدود أكثر مجالات الإصلاح شعبية خلال هذه الفترة.

ومن الدلالات الجيدة إن معظم البلدان المصدرة للنفط الواردة أعلاه سعت إلى استثمار النقد الذي حصلت عليه في السنوات القليلة الماضية. كان هذا موقف كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على وجه الخصوص. لقد مكنت فوائض الموازنة هذين البلدين من تخفيض الدين الداخلي لديها خلال السنوات الأخيرة، كما أسهمت في تراكم الأصول الأجنبية. وكان تركيز دول مجلس التعاون المصدرة للنفط في إقامة مشاريع البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في تنمية القطاعات الأخرى غير قطاع النفط والغاز. وبلغت موارد صناديق الاستثمار في أبوظبي،

وهي أغنى مصدر للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، (٨٧٥) مليار دولار أمريكي في بداية عام ٢٠٠٨، أما موارد صندوق الاحتياطي الكويتي للأجيال القادمة فقد بلغت (٢٥٠) مليار دولار، وتمكنت ليبيا من رفع موارد صندوق احتياطي النفط إلى (٥٠) مليار دولار (الخدمات المالية الدولية، لندن، مارس ٢٠٠٩).

وإذا عملت الأزمة على تشجيع الحكومات العربية على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتعزيز الحرية الاقتصادية فإنها ستكون في وضع أفضل عندما يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي. ومن الناحية الأخرى فان حقيقة عدم تأثر البلدان المصدرة للنفط بنفس الدرجة التي تأثرت بها البلدان الأخرى قد تقود إلى تقاعس البلدان المصدرة للنفط من اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل أوضاعها. وقد يؤدي هذا التقاعس إلى الفشل في اتخاذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية في هذه الظروف القاهرة، وربما تقود إلى مواجهة نفس المشاكل في الركود العالمي والذي من المؤكد ان يحدث في المستقبل. وعلى كل فان تقرير البنك الدولي حول الإصلاح الاقتصادي (البنك الدولي، يوليو ٢٠٠٩) يتضمن أسباباً قوية للتمسك بالأمل في استمرار استجابة السياسات الكافية.

ومن المتوقع أن يكون تعافي الاقتصادات العربية بطيئاً ' وممتداً على مدى زمني طويل ' ومرتبطاً بدرجة كبيرة بتعافي الاقتصاد العالمي. ولكي تخرج دول المنطقة من الأزمة وهي تتمتع بالقوة، ينبغي على الحكومات التي تمعن التفكير في الكيفية التي يجب أن تسير عليها في تنمية اقتصاداتها على المدى البعيد، إقامة مؤسسات اقتصادية قوية والنظر في إدخال إصلاحات اقتصادية جديدة. ولا توجد في الاقتصادات العربية أي إصلاحات موجهة نحو إلزامية العقود، أو توظيف القوى العاملة أو في الحصول على الائتمان (حقوق قانونية).

البحوث في مجال الحرية الاقتصادية

إن اتساع الحرية الاقتصادية هي في حقيقة الأمر عودة إلى النموذج العربي الكلاسيكي للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة، والتي تساعد على مواجهة التحديات المشار إليها أعلاه وتوليد الدينامية الاقتصادية المطلوبة لخلق الوظائف وتحقيق الازدهار وهما ما تحتاجهما المنطقة لمستقبل ناجح. لقد ولى عهد الاقتصادات الموجهة من قبل الحكومات، وسياسات إحلال الواردات واستخدام السلطات الحكومية الأخرى (القائمة على نماذج الاشتراكية الغربية) لتحديد مسار الاقتصاد ولم تحقق النتائج المطلوبة لازدهار وتقدم المنطقة.

لقد أثبتت الكثير من البحوث التطبيقية إن الحرية الاقتصادية عامل رئيسي في تعزيز مستوى الازدهار وبالذات في البلدان الناشئة. وجاءت الدراسات المبنية على الحقائق الموثوقة والمنشورة في الدوريات الأكاديمية المرموقة لتؤكد إن الحرية الاقتصادية تعمل على تعزيز النمو وتطوير الازدهار والعوامل الايجابية الأخرى. إن الارتباط بين الحرية الاقتصادية والازدهار لا يدعو للاستغراب، إذ أن الأفراد والأسر يكونون في وضع أفضل في مراعاة أنفسهم عندما يكونون أحراراً للقيام بذلك ودون إن تكون هناك قيود خارجية عليهم.

إضافة إلى ذلك فان للحرية الاقتصادية قيمة جوهرية وهي مرتبطة تماماً بالحرية الأخرى. إن حق الأفراد والأسر في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم حق أصيل. وعندما يقومون بذلك فان الحرية الاقتصادية تحررهم من الاعتماد على الحكومة وتفتح أمامهم أبواب الحرية الأخرى.

تخلق الحرية الاقتصادية الديناميات الاجتماعية والاقتصادية الايجابية ، ويحقق الناس النجاح في الأمم التي تتمتع بالحرية الاقتصادية عن طريق إنتاج سلع أو خدمات يرغب الآخرون في شرائها. وبكلمات أخرى فإن الناس يتقدمون عن طريق خلق الفوائد للآخرين. وفي غياب الحرية الاقتصادية فإن نمو الاقتصادات يكون بطيئاً أو معدوماً ، و يحصل الناس على الدخل في هذه الحالة عن طريق البحث عن الربح الاجاري، والحد بالتالي من فرص الآخرين. إذا سادت الحرية الاقتصادية فإن اكبر الفوائد تتحقق للناس الذين يسهمون في زيادة حجم الكعكة لمصلحة الجميع، أما في غياب الحرية الاقتصادية فإن اكبر الفوائد يحققها من يحصلون على الجزء الأكبر من الكعكة وبالتالي تضرر مصالح الآخرين. إن هذا سبب رئيسي وراء الاعتقاد بان الحرية الاقتصادية تعمل على تطوير الديمغرافية والحريات الأخرى (قريسود، ٢٠٠٤). يختلف المجتمع الذي يحقق فيه الأفراد الفوائد لأنفسهم عن طريق تحسين حياة الآخرين (بإنتاج السلع والخدمات التي تلبى حاجات الناس) عن المجتمع الذي تغيب فيه الحرية الاقتصادية ويسلك الناس فيه طريق البحث عن الربح الاجاري - أي اقتطاع النصيب الأكبر من الكعكة لأنفسهم - والإستحواد السلطة على حساب الآخرين، وهم بذلك يسلكون طريق تعزيز ثروتهم وسلطاتهم. ففي المجتمع الأول نقود الديناميات الاجتماعية والاقتصادية الايجابية إلى مجتمع مدني مستقر وامن تظله الحرية، في حين تسود في المجتمع الثاني الديناميات السالبة والتي تخلق الحافز لتضييق مساحة الحريات.

اتاح صدور العدد الأول من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم في عام ١٩٩٦ وإعداد المؤشرات الدولية والوطنية مؤخراً مثل المؤشر الحالي الفرصة لإعداد نحو (٣٥٠) مقالة أكاديمية وعن السياسات استخدامات مؤشرات الحرية الاقتصادية لدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والعناصر الاجتماعية الاقتصادية الأخرى. وسيتم التركيز في هذا الجزء من التقرير على العلاقة بين الحرية الاقتصادية وبين النمو والازدهار الاقتصادي.

من البديهي أن نتوقع أن يكون للحرية الاقتصادية أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي ذلك لان الحرية الاقتصادية توفر المناخ الذي يتيح للأفراد والأعمال تخصيص مواردهم نحو أفضل الاستخدامات. إن هذا السؤال بطبيعته سؤال تطبيقي. لقد وجدت واحدة من أولى الدراسات التي أعدها ايستون ووكر (١٩٩٧) بان للتغير في الحرية الاقتصادية اثر واضح على الدخل ثابت المستوى حتى بعد اخذ المستوى التقني ومستوى تعليم القوى العاملة ومستوى الاستثمار في الاعتبار. وأوضح دي هان وستورم (٢٠٠٠) في دراستهما التطبيقية إن التغيرات الايجابية (السلبية) في الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات ايجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. وتشير النتائج التي توصل إليها دي هان ولوسون وسلوك (١٩٩٦) وبيانات متوسط دخل الفرد في (٨٠) دولة، بأن للتغير في الحرية الاقتصادية اثر واضح على النمو الاقتصادي قام قوارننى ولوسون (٢٠٠٤) بدراسة اثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي ولكن بالتركيز على الاستثمار والإنتاجية، وقد وجدنا أن الحرية الاقتصادية تعمل على تطوير الاستثمار. إن الدول التي حصلت على معدل اقل من (٥) درجات (على المقياس المتدرج من صفر إلى ١٠ حيث تمثل الدرجة العالية مستواً عالٍ من الحرية الاقتصادية) استطاعت جذب استثمارات تصل إلى (٨٤٥) دولار لكل عامل خلال الفترة ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ ونحو (٦٨) دولاراً فقط في شكل استثمار أجنبي مباشر. في المقابل فإن الدول التي حصلت على (٧) درجات أو أكثر استطاعت أن تجذب (١٠,٨٧١) دولار لكل عامل، بما في ذلك (٣,١١٧) دولار في شكل استثمار أجنبي مباشر. بجانب ذلك فإن الاستثمار يكون أكثر إنتاجية في البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأوسع. وبتثبيت

العوامل التي يعتقد بأنها تؤثر على نمو الإنتاجية مثل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة والموقع الجغرافي والتغير في الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار الحكومي وجد قوارنتي ولوصن إن ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص بنقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٠,٣٣) نقطة مئوية في البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأوسع. أما ارتفاع الاستثمار الخاص بنفس النسبة في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل تحقق زيادة في معدل نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٠,١٩) نقطة مئوية. وبكلمات أخرى فإن للاستثمار في الدول الحرة اقتصادياً (الحاصلة على ٧ درجات أو أكثر) اثر ايجابي على النمو يزيد بنحو (٧٠٪) عن الاستثمار في الدول التي يدني فيها مستوى الحرية الاقتصادية (الحاصلة على ٥ درجات أو اقل). قام قوارنتي ولوصن أيضاً باستخدام نفس النموذج باحتساب اثر الحرية الاقتصادية على معدل النمو الكلي من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. لقد وجدنا إن الدول التي استطاعت زيادة الحرية الاقتصادية فيها بوحدة واحدة (على مقياس من صفر إلى ١٠) خلال عقد الثمانينات يمكن أن تكون قد حققت زيادة في معدل النمو بنحو (١,٩) نقطة مئوية سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠، كما وجدنا انه، ونتيجة لارتباط معدلات النمو العالية بالحرية الاقتصادية، وعلى المدى الطويل فإن الحرية الاقتصادية تفسر أكثر من ثلثي الفروقات بين الدول في الناتج المحلي الإجمالي.

ثبت كذلك إن الحرية الاقتصادية تحد من الفقر (نورتون وقوارنتي، ٢٠٠٨). وبالتحديد كان معدل الفقر المرجح والمقدر بدولار أمريكي في اليوم (٧,٢٩٪) في عام ٢٠٠٤ للدول الحاصلة على اقل من (٥) درجات في مقياس الحرية الاقتصادية ولكنه كان نحو (٧,٧٪) للدول الحاصلة على ما بين (٦) و (٧) درجات في مؤشر الحرية الاقتصادية. وينخفض معدل الفقر المقدر بنحو (٢) دولار أمريكي في اليوم من (٥١,٥٪) إلى (٤٦,٢٪) ثم الدول ذات الحرية الاقتصادية الأوسع. بجانب ذلك فإن زيادة وحدة واحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية المرجح بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥ ينتج عنه انخفاض مقداره (٥,٢١) نقطة مئوية في معدل الفقر المساوي لدولار أمريكي في اليوم وانخفاض مقداره (٥,٢٢) نقطة مئوية في معدل الفقر المساوي لدولارين في اليوم. قام نورتون وقوارنتي أيضاً بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومقاييس الرفاهية الأخرى ووجدنا نسبة (٦,٧٢٪) من السكان يحصلون على المياه المأمونة في الدول التي لا يتمتع سكانها بأي قدر من الحرية الاقتصادية مقارنة بنسبة (١٠٠٪) في الدول ذات الحرية الاقتصادية الواسعة. ويزداد العمر المتوقع عند الولادة في هذه الفئة الأخيرة من الدول بنحو (٢٠) سنة مقارنة بالفئة الأولى من الدول. ويزداد عدد الأطباء لكل (١٠٠٠) نسمة في معظم الدول ذات الحرية الاقتصادية الواسعة بأكثر من ضعف عددهم في معظم الدول التي تضيق فيها مساحة الحرية الاقتصادية، بينما يعيش أكثر من (٦٤) طفلاً من كل ألف ولادة حية في الاقتصادات الحرة مقارنة بالوضع في الدول التي تتقدم فيها الحرية الاقتصادية. أما الأطفال تحت سن الخامسة فإن عدد الأطفال الذين يعيشون من كل ألف طفل يزيد بعدد (١٠٩) طفلاً سنوياً عن الوضع في البلدان التي تضيق فيها مساحة الحرية.

للإطلاع على عينة من الأدبيات حول الحرية الاقتصادية يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني

<http://www.freetheworld.com> ، وللإطلاع على ملخص للأدبيات حول الحرية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي يمكن الرجوع إلى بيرقرين ٢٠٠٣ ودوكولياقوس واولوباسوقلو، ٢٠٠٦.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

هيكل التقرير

يستخدم المؤشر الذي نشر في تقرير " الحرية الاقتصادية في العالم " من ٤٢ متغيراً في خمسة مجالات، ونتيجة لعدم توفر البيانات المطلوبة بالنسبة لبعض المتغيرات المستخدمة في المؤشر العالمي بشكل واسع في العالم العربي فقد تم استبدالها بمتغيرات مشابهة وذات تغطية أوسع للعالم العربي. ويتضمن المؤشر الذي نشر في تقرير " الحرية الاقتصادية في العالم العربي " نفس المجالات الخمسة المستخدمة في الحرية في العالم، إلا انه يتكون من ٣٩ متغيراً. يتم استخلاص الدرجات للمجالات الخمسة من خلال احتساب المتغيرات لكل مجال. أحدثت البيانات المتوفرة لهذا التقرير هي بيانات عام ٢٠٠٧م.

وتفاصيل المجالات الخمسة كالتالي:-

حجم الحكومة.

القانون التجاري والاقتصادي وحماية حقوق الملكية.

السياسة النقدية.

حرية التجارة الدولية.

الإطار التنظيمي للآتي:

الائتمان.

العمالة.

النشاط التجاري.

وقد تم التوصل إلى الترتيب العام للدول عن طريق حساب متوسط المجالات الخمسة. وتم تطبيع كل واحد من هذه المجالات على مقياس من صفر إلى عشرة. يتضمن الملحق (أ) تفاصيل الإجراءات المستخدمة للتوصل إلى المقياس بين صفر وعشرة لكل فئة. ويمكن أيضاً الحصول على تفاصيل المصادر والمنهجية في الملحق (أ).

ولضمان الاتساق تم استخدام القيم الدنيا والقيم القصوى الواردة في تقرير العام الماضي وفي تقرير العام الحالي أيضاً حيث تم استخدام الحدود القصوى والحدود الدنيا على المستوى الدولي وليس على المستوى الإقليمي وذلك لصغر حجم التباين في بعض الدول العربية، وليمكن وضع الدول العربية

في سياق أوسع. وعليه فإن الدرجات العالية تدل على أن الدولة تبلى بلاءً حسناً، ليس فقط بالمقارنة مع الدول الإقليمية المجاورة مباشرة الحرية الاقتصادية بل أيضاً بالمقارنة مع دول أخرى حول العالم والتي تدعم ممارساتها الاقتصادية.

يتضمن المؤشر الوارد في تقرير " الحرية الاقتصادية في العالم العربي " بيانات الاثنتي وعشرين دولة الأعضاء بجامعة الدول العربية. إحدى عشر منها وردت في تقرير " الحرية الاقتصادية في العالم ". وجاء التصنيف النسبي لهذه الدول في كلا المؤشرين متشابه بشكل كبير، على الرغم من الفرق الطفيف في قائمة المكونات المستخدمة في المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. وتم احتساب إجمالي الدرجات خمس عشرة دولة من الدول الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. ولم يتم احتساب إجمالي الدرجات للدول السبع المتبقية نظراً لعدم توافر بيانات كافية عنها. يعتبر هذا تقدماً معقول مقارنة بتقرير السنة الماضية، حيث أمكن احتساب المؤشرات لثلاث عشرة دولة فحسب. ونتيجة لتوافر بيانات إضافية أمكن احتساب المؤشر لدولتي قطر والبحرين في تقرير هذا العام. أن توافر بيانات جديدة عن البحرين، بما في ذلك بيانات عن العام السابق كانت على قدر كبير من الأهمية بوجه خاص إذ أنها جاءت في المرتبة الأولى في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي.

المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي تم تجميعه من بيانات أطراف ثالثة، ولضمان الموضوعية لم تقم أي من المؤسسات الراعية بتقديم أية بيانات أصلية. كما أن الصيغ التي استخدمت في العمليات الحسابية للمؤشرات استمرت على ما هي عليه لكل عام من الأعوام التي صدر فيها التقرير. وبالتالي لا يمكن لمؤلفي التقرير التأثير على ترتيب الدول الواردة في التقرير كما انه يمكن لأي مراقب خارجي تكرار المؤشر بالكامل والتوصل إلى نتائج متطابقة.

مراجعة على النتائج

كما هو وارد أعلاه يستخدم تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي: قائمة من المتغيرات تختلف نوعاً ما عن تلك المستخدمة في تعزيز الحرية الاقتصادية في العالم لزيادة التغطية بالنسبة للعالم العربي. واتسمت المؤشرات بالاتساق مع بعضهما البعض بشكل كبير. من الطبيعي أن تخضع حتى البيانات الاقتصادية الراسخة، ومن ضمنها بيانات الإنفاق الحكومي المستخدمة في المؤشر، إلى مراجعة مستمرة، في حين أن بعض البيانات الأخرى تكون قائمة على أساس الدراسات والمسوح. ولا بد من استخدام الدرجات الواردة في هذا المؤشر على أنها تقديرات عالية الدقة. لذا فإن الاختلافات بين كلا المؤشرين ضئيلة للغاية.

عادة تحدث التغيرات في الحرية الاقتصادية ببطء وفقاً للتغير في السياسات والأساليب وتطورها. وعلى كل فإن ما يدعو إلى الاطمئنان إن مستويات الحرية الاقتصادية ظلت ثابتة دون تغيير خلال الفترات الزمنية المختلفة. لقد شهدت الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، كما عكستها نتائج المسح، ضغوطاً سياسية والاضطراب السياسي في فلسطين ولبنان، إضافة إلى عوامل عديدة أخرى. وعلى الرغم من كل ذلك ظلت مستويات الحرية الاقتصادية ثابتة نسبياً.

سيوفر تطور تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي، نظرة دقيقة حول المجالات التي تحقق

تقدم فيها، كما أن الطاقة الوصفية الشاملة للمكونات البالغة ٣٩ مكوناً، ستوفر وصفاً مفصلاً تحدد المجالات التي تحتاج إلى تطوير في سياساتها.

الترتيب ٥

احتلت البحرين المرتبة الأولى هذا العام وبمجموع (٧, ٩) نقطة والمرتبة الرابعة بمعدل يصل (٧, ٧) نقطة. إن تقارب النقاط بين هذه الدول الأربعة والذي لا يتجاوز (٢, ٠) نقطة بين كل منها يشير إلى التقارب مناخ الحرية فيها وجاءت دولتان هما قطر والأردن في المرتبة الخامسة وبفارق (٣, ٠) نقطة فقط عن قطر.

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام من تحقيق أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية في العالم العربي. وفي الواقع، فإن هذه المراكز لم تتحقق بفضل الثروة النفطية، والتي تمثل بالنسبة للحكومة حافزاً لزيادة الإنفاق وتضييق مجالات الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، وإضعاف التجارة الحرة حتى تظل القوة الاقتصادية مركزة بيد من يسيطر على إيرادات النفط. فبفضل الثروة النفطية تستطيع الحكومات بما لديها من وسائل من حماية مراكزها، حتى ولو كانت الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط ضعيفة. وعلى الرغم من كل هذا، عملت حكومات دول الخليج على فتح اقتصادياتها داخلياً وخارجياً أمام التجارة العالمية، وهذا من الأمور التي تعزز من الحكم الرشيد داخل المنطقة.

وكانت مستويات الحرية الاقتصادية هي الأضعف في كل من الجزائر وسوريا وموريتانيا وتونس إلا أنه بعكس المستويات العالية المتقاربة مع بعضها البعض، فإنه توجد فجوات واسعة بين هذه الدول الأربعة والتي تحتل ذيل الترتيب حيث حصلت الجزائر على (٧, ٥) نقطة، وسوريا (٨, ٥) نقطة فيما تساوت نقاط كل من تونس وموريتانيا وحصلت كل منهما على (٤, ٦) نقطة.

تفاصيل المجالات الخمسة

فيما يلي وصف للمتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية، والتوضيحات حول ما إذا كانت صلة، والدرجات التي أحرزتها كل دولة عربية حيثما توفرت البيانات^٤.

المجال الفرعي (١) حجم الحكومة من حيث: الإنفاق والضرائب والمؤسسات التجارية

تشير المكونات الأربعة للمجال الفرعي الأول إلى المدى الذي تعتمد فيه الدول على الاختيار الفردي وعلى الأسواق أكثر من اعتمادها على العملية السياسية لتخصيص الموارد والسلع والخدمات. عندما يزداد الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والعائلات والأعمال التجارية، يحل القرار الحكومي محل الخيار الشخصي مما يؤدي إلى تناقص مستوى الحرية الاقتصادية. أن المكونين الأولين وهما: الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (أ١)، والتحويلات والدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ب١) يتعاملان مع هذا الموضوع.

يشير الاستهلاك الحكومي (أ١) إلى مدى قيام الحكومة بتوفير السلع والخدمات مباشرة فعندما

٤ لم يتم تصنيف الدول التي تشهد نزاعات داخلية شديدة ومستمرة كالضفة الغربية وغزة والعراق، حيث من الواضح تدهور مستويات الحرية الاقتصادية نتيجة انعدام الأمن الشخصي، والبيانات المتوفرة لن تتمكن من التعبير عن تلك الحالة.

٥ تم في هذا الجزء إتباع ما أورده قوارنتي ولوسون، ٢٠٠٦، ص ١٠ - ١٢ في هذا الخصوص.

يقوم العاملون في الحكومة بإنشاء طريق، يدخل هذا ضمن الاستهلاك الحكومي، ولكن في حالة إسناد إنشاء الطريق إلى شركة خاصة، فلن يدخل هذا ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه ضمن الإنفاق الحكومي. إن إسناد المقاولات على أساس تنافسي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة ويحد من السيطرة السياسية على الاقتصاد، إذا تم الإسناد بجديّة ودون تحيز بينما يضعف الدعم والتحويلات الأسواق عن طريق مكافأة السلطة والمراكز السياسية بدلاً من مكافأة القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها العالم ويدفع مقابل لها.

يقيس المكون الثالث (أج) مدى استخدام الدول شركات القطاع الخاص والأسواق الحرة بدلاً من الشركات الحكومية لإنتاج السلع والخدمات. ويعتمد المكون الرابع (د) على معدل الهامش الأعلى لضريبة الدخل والحد الأدنى للدخل الذي يتم تطبيقها عليه. الهامش العالية للضرائب التي يتم تطبيقها على مستويات دخل منخفضة نسبياً تحرم الأفراد من ثمار عملهم.

يوضح الجدول رقم (٢) المجال الفرعي رقم (١): حجم الحكومة وقد حقق لبنان أفضل أداء في هذا المجال تليها مصر واشترك كل من البحرين والأردن والمغرب في المرتبة الثانية. ومما يؤسف له أن القطاع الحكومي متضخم في عدة دول، وبالأخص في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر الأمر الذي يؤثر سلباً على أنشطة القطاع الخاص من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد أما عن طريق الضرائب أو الإنفاق الحكومي العالي أو كلاهما.

المجال الفرعي رقم (٢): القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية

تعتبر مسألة حماية الأفراد وممتلكاتهم التي حصلوا عليها بطريقة مشروعة من العناصر المركزية لكل من الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني. ويعتبر النظام التشريعي أهم واجبات الحكومة، كما أن ضمان حقوق الملكية المحمية بحكم القانون ضروري بالنسبة للحرية الاقتصادية. إن التبادل، على سبيل المثال، لا معنى له إذا لم يكن للأفراد حق التملك المضمون، بما في ذلك ثمار عملهم. ومن شأن فشل النظام القانوني في الدولة في تأمين حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود، وتسوية النزاعات بالاتفاق المشترك أن يؤدي إلى إضعاف عملية نظام السوق الحر.

وبحسب مقتضيات تقييم الحرية الاقتصادية، فإن هذا المجال يركز على الاقتصاد والقوانين الاقتصادية. إن العنصرين الأولين في هذا المجال (أ٢) - التدخل العسكري في سيادة القانون وفي العملية السياسية، و (ب٢)، نزاهة النظام القضائي، يقدمان المعايير التي تقيس مدى تطبيق سيادة القانون بانتظام وبلا تحيز. القيود التنظيمية على بيع العقارات، فيقدم معلومات حول مدى سهولة إثبات حقوق الملكية، بينما يشير المتغير (د٢). تنفيذ العقود بشكل قانوني، إلى إمكانية حماية العقود التي تم التعاقد عليها بحرية حسب نصوص القانون. يتضمن كل من العنصر (ج٢) والعنصر (د٢) متغيرات فرعية أخرى تقيس عدد الإجراءات، والتأخير في إصدار الأحكام والتكاليف. الإجراءات الكثيرة التي تستهلك وقتاً طويلاً وتكلفة عالية جداً تؤدي إلى تدهور قدرة النظام القضائي على حماية الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها بحرية.

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج هذه المجال. من الواضح إن دول الخليج لها السبق في هذا المجال، كما إن تونس وموريتانيا حصلتا على درجات عالية نسبياً. بينما جاءت كل من المملكة العربية السعودية وعمان والكويت في المركز الثلاثة الأولى من حيث سيادة حكم القانون.

المجال الفرعي رقم (٣): السياسة النقدية

تعتبر النقود أساس التبادل التجاري وغياب الموارد المالية يضر بالعائدات من التجارة ويقلل من قيمة الملكية المحفوظ بها في شكل أدوات مالية. تعتبر الموارد المالية أساسية لحماية حقوق الملكية وبالتالي الحرية الاقتصادية، فعندما تقوم الحكومات بطباعة النقود لتمويل مصروفاتها، فهي في واقع الحال تقوم بمصادرة الملكية وتنتهك الحرية الاقتصادية للمواطنين. وهذا يؤدي إلى التضخم (تم عرضها في المتغير أ٣). المعدلات العالية والمتقلبة للتضخم (المتغير ب٣ والمتغير ج٣) تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، وتغيير البنود الأساسية للعقود طويلة الأمد، وتجعل من غير الممكن تقريباً على الأفراد والشركات التخطيط للمستقبل بطريقة منطقية. تم تصميم المكون (د٣) لقياس سهولة استخدام العملات الأخرى عبر حسابات في البنوك المحلية والأجنبية، بمعنى اصح، هل يمكن للفرد أن يتبادل ويحصل على مختلف العملات بحرية.

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج هذا المؤشر الفرعي، جاءت لبنان في المركز الأول واشترك كل من جيبوتي وعمان، والسعودية في المركز الثاني محققه أفضل النتائج في العالم من حيث السياسة النقدية. حيث حصلت على أكثر من (٩) نقاط لكل منها وكان متوسط معدل النتائج في هذا المؤشر الفرعي أعلى من المؤشرات الفرعية الأخرى، غير أن جزر القمر وليبيا، والسودان، والجزائر احتلت في مؤخرة الترتيب ويمكنها تحسين سياساتها.

المجال الفرعي رقم (٤): حرية التجارة الدولية

تعتبر حرية التبادل التجاري عبر الحدود الوطنية من المكونات الأساسية للحرية الاقتصادية في عالمنا الحديث الذي يتميز بالتكنولوجيا العالية والتكلفة المنخفضة للاتصالات والنقل. وقد تم تصميم مكونات هذا المجال الفرعي لقياس مجموعة متنوعة من العوائق التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي، تتضمن التعريفات الجمركية (٤أ) ومكوناتها الفرعية)، وتشوهات أسعار الصرف (٤ب)، والرقابة على معدلات الصرف ورؤوس الأموال (٤ج).

وينبغي أن يتمتع الأفراد في العالم العربي بحق الشراء والبيع من بعضهم البعض ومن أي جهة أخرى من العالم، كما ينبغي أن يكون المستهلك العربي قادراً على شراء المنتجات التي يرغب في شرائها بغض النظر عن منشأها، كما يجب أن يكون المنتجون العرب قادرين على البيع بحرية في الأسواق العالمية.

تصدر اليمن قائمة الدول العربية وتليها قطر والبحرين، بشكل عام تملك دول الخليج، ومعها اليمن، أقوى النتائج لهذا المؤشر (جدول ٥). وبخلاف تلك الدول فقد اتسم أداء كل من تونس وسوريا والمغرب والجزائر بالسوء الشديد إذ حصلت كل منها على اقل من (٦) نقاط. إن الأداء المتباين للدول العربية في هذا المجال من الأسباب التي أدت إلى إنجازات محدودة في مجال التكامل التجاري.

المجال الفرعي رقم (٥): تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

عندما تقيد القوانين واللوائح الدخول إلى الأسواق وتعيق حرية المشاركة في التبادل الطوعي فأنها تقلل من الحرية الاقتصادية. ويتضمن هذا المجال العوائق التنظيمية التي تحد من حرية التبادل في مجال الائتمان، والعمالة، وأسواق السلع. قد تؤدي البيروقراطية المشددة إلى خنق التوسع التجاري والمبادرة لإقامة المشروعات وتوفير فرص العمل.

يعكس العنصر الأول (٥) الأوضاع في سوق الائتمان المحلي. وينبغي أن يكون الأفراد قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة داخل أسواق الائتمان والتعامل مع المؤسسات المالية التي يختارونها بإرادتهم الحرة. وقد تم تصميم المكونات لقياس عما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة أن تحدد الائتمان، أو إذا كان يتم تحديده بناءً على عوامل سياسية، وإذا كان الائتمان متوفراً في الوقت المناسب وبالتكلفة الفعالة للأفراد والشركات التجارية المؤهلة والتي تسعى للحصول عليه بحرية. واحتل المراكز الثلاثة الأولى بهذه الفئة لبنان والبحرين ثم المملكة العربية السعودية.

تتدخل أنواع عديدة من القوانين واللوائح المنظمة لسوق العمل (٥ب) في الحرية الاقتصادية بالنسبة للعمال وأصحاب العمل. وينبغي أن يكون الأفراد قادرين على العمل لدى من يرغبون في العمل لديه، وان يكون أصحاب الأعمال قادرين على استخدام من يرغبون. وتتضمن المكونات صعوبات التوظيف، وعدم مرونة ساعات العمل، وإجراءات وتكاليف الفصل من العمل، والخدمة العسكرية الإلزامية. وتتصدر البحرين قائمة حرية سوق العمل تليها سلطنة عمان ثم الأردن. أما المعدلات الأسوأ فكانت من نصيب مصر والسودان.

مثلها مثل القوانين المنظمة لأسواق الائتمان وأسواق العمل، تثبط القوانين واللوائح المنظمة للنشاطات التجارية (٥ج) الحرية الاقتصادية. فالمفترض أن يتمكن الأفراد من إقامة النشاط الذي يريدون في الوقت المناسب لهم، مع إتاحة الفرصة لهم لخلق هذا النشاط وبقدر ما يرغبون. وقد تم تصميم المكونات الفرعية للقوانين المنظمة للأعمال التجارية للتعرف على المدى الذي تحد به العوائق التنظيمية والإجراءات البيروقراطية من إنشاء نشاطات تجارية (٥ج١) وغلقها (٥ج٢). وتتصدر البحرين القائمة تليها تونس والسودان، بينما حققت موريتانيا أسوأ النتائج.

نجحت دول الخليج بشكل عام إضافة إلى لبنان في تحقيق أفضل النتائج واحتلت البحرين مركز الصدارة واشترك كل من لبنان وعمان والمملكة العربية السعودية في المركز الثاني. ولكن لسوء طالع المنطقة حصلت أكبر الاقتصادات في المنطقة مثل مصر والسودان وسوريا وموريتانيا على أقل الدرجات لم تتجاوز (٦) نقطة (جدول رقم ٦)، غير أن معدلها يبين تقدماً عن السنة الماضية.

الخاتمة

تتنوع وتباين الحرية الاقتصادية في العالم العربي بدرجة واسعة، مع وجود مستويات عالية من الحرية الاقتصادية، حتى عند قياسها بالمعايير العالمية، في بعض الدول وأخرى ذات مستويات متدنية نسبياً. ومن المؤسف أن هذه الدول ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية تحرم مواطنيها من المنافع المعروفة للحرية الاقتصادية.

خلال الفترة التي يغطيها المؤشر كانت الحرية الاقتصادية في المنطقة ثابتة. وهذا بحد ذاته يعتبر إنجازاً كبيراً بالنظر إلى التحديات التي واجهتها المنطقة خلال تلك السنوات. وبحسب ما تمت مناقشته في تحاليل التطورات الاقتصادية الأخيرة، فإن تأثير ارتفاع سعر النفط قد يشكل تحدياً اقتصادياً بالنسبة للدول المنتجة للنفط.

جداول البيانات

يتضمن هذا الجزء من التقرير النتائج التفصيلية للحرية الاقتصادية لكافة المكونات التي استخدمت في التوصل إلى المؤشر في (٢٢) دولة عربية. وقد تم احتساب النقاط لعدد (١٥) دولة الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. ولم يتم احتساب النقاط لباقي الدول العربية البالغ عددها (٧)، وذلك بسبب نقص البيانات. وتعتبر هذه خطوة للامام مقارنة بتقرير العام الماضي عندما أمكن احتساب النقاط لعدد (١٣) دولة. واتاح توفر البيانات الإضافية احتساب النقاط للبحرين وقطر. ويقدم التقرير النقاط في المجالات الخمسة إضافة إلى النقاط لكل مكون ولكافة البلدان كلما توفرت البيانات. وتم تقييم النقاط من مجموع (١٠): وعليه فان (١٠) نقطة هي أعلى درجات ممكنة وصفر أدنى درجة ويحتوي الملحق (أ) على الملاحظات التوضيحية ومصادر البيانات ووصفاً شاملاً لكل مكون من مكونات المؤشر بما في ذلك المنهجية المستخدمة في احتساب النقاط.

البيانات المتوفرة للباحثين

يمكن تحميل حزمة البيانات بكاملها، بما في ذلك النقاط المنشورة في هذا التقرير، إضافة إلى البيانات التي بنيت عليها هذا النقاط بالمجان في الموقع التالي: <http://www.freetheworld.com> ، وإذا واجهتك أي صعوبات في استرجاع البيانات يرجى الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني التالي: freetheworld@fraserinstitute.org .

الجدول (١): النتائج والتصنيف الشامل للحرية الاقتصادية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٢٠٠٧										
٥,٧	٧,٩			٧,٠		٧,٦	٧,٨	٧,٨		٦,٤
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٥	١			١٠		٥	٢	٢		١٢
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٦										
٥,٧	٨,٠			٦,٨		٧,٥	٧,٩	٧,٦		٦,٣
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١٠		٦	٢	٥		١٢
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٥										
٥,٧	٧,٩			٦,٧		٧,٧	٧,٨	٧,٧		٦,٧
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١٠		٤	٣	٤		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٤										
٥,٦	٧,٩			٦,٥		٧,٦	٧,٩	٧,٧		٦,٦
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١١		٦	١	٥		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٣										
٥,٣	٨,٠			٦,٣		٧,٦	٧,٩	٧,٨		٦,٥
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١٣		٦	٣	٥		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٢										
٥,١	٨,١			٦,٣		٧,٦	٧,٩	٧,٨		٦,٧
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٥	١			١٢		٦	٣	٥		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										

اليمن	الضفة الغربية و غزة	الامارات	تونس	سوريا	السودان	البحرين	السعودية	قطر	عمان	العرب
٧,٢		٧,٢	٦,٤	٥,٨			٧,٤	٧,٦	٧,٧	٦,٦
٩		٨	١٢	٣١			٧	٥	٤	١١
٧,١		٧,٤	٦,٣	٥,٨			٧,٤	٧,٧	٧,٧	٦,٥
٩		٧	١٢	١٥			٧	٢	٢	١١
٧,٣		٧,٤	٦,٤	٥,٦			٧,٤	٧,٩	٧,٦	٦,٥
٩		٧	١٣	١٥			٧	١	٦	١٢
٧,٢		٧,٣	٦,٤	٥,٦			٧,٣	٧,٩	٧,٩	٦,٥
٩		٧	١٣	٤١			٧	١	١	١١
٧,٢		٧,٣	٦,٤	٥,٠			٧,٣	٨,٠	٧,٩	٦,٤
٩		٧	١١	١٣			٧	١	٣	١١
٧,٢		٧,٣	٦,٣	٥,٤			٧,٣	٨,٠	٧,٩	٦,٤
٩		٧	١٢	٤١			٧	٢	٢	١١

الجدول (٢): المؤشر الفرعي ١: حجم الإنفاق الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات التجارية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٢٠٠٧										
٣,٧	٣,٣	٨,٥	٢,٦	٧,٨		٥,٨	٢,٢	٧,٧	٥,١	٤,٥
أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك										
٨,٥	٩,٢			٧,٠		٧,٥	٦,٧	٨,٢		
ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي										
٢,٠	٤,٠			٤,٠		٦,٠	٧,٠			٨,٠
ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية										
	١٠			١٠		٧	١٠	١٠		
د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي										
٤,٧	٦,٦			٧,٢		٦,٦	٦,٥	٨,٦		٦,٢
نتيجة المجال الفرعي (١)										
١٥	٣			٢		٣	٦	١		٩
الترتيب حسب المجال الفرعي (١)										
٢٠٠٦										
٤,١	٣,٣	٨,٥	٢,٤	٧,٤		٦,١	٢,١	٧,٧	٥,١	٤,٦
أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك										
٨,٦	٩,٢			٦,٣		٧,٢	٨,٥	٨,٢		
ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي										
٠٠	٤			٢,٠		٤	٧,٠			٧,٠
ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية										
	١٠			١٠		٧	١٠,٠	١٠,٠		
د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي										
٤,٢	٦,٦			٦,٤		٦,١	٦,٩	٨,٦		٥,٨
نتيجة المؤشر الفرعي (١)										
١٥	٤			٥		٨	٢	١		١٠
الترتيب حسب المؤشر الفرعي (١)										
٢٠٠٥										
٤,٢	٢,٩	٨,٢	٣,٠	٧,٣		٦,٨	٢,١	٧,٢	٥,١	٦,٠
أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك										
٨,٦	٩,٠			٨,١		٦,٤	٧,٨	٨,٥		
ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي										
٢,٠	٤,٠			٠		٦,٠	٧,٠			٨,٠
ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية										
	١٠,٠			٨,٠		٧,٠	١٠,٠	١٠,٠		
د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي										
٥,٠	٦,٥			٥,٩		٦,٦	٦,٧	٨,٦		٧
نتيجة المجال الفرعي (١)										
١٤	٦			١٠		٤	٣	١		٢
الترتيب حسب المجال الفرعي (١)										

اليمن	العربية وفترة الضيقة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٥,٥	٤,٢	٦,٤	٦,٣	٧,٤	٦,٣		٠	٠	٢,٥	٤,٨
			٧,٢	-				٩,٠	٩,٤	٧,٨
		٢,٠	٢,٠	٢,٠					٠	١٠,٠
٧	١٠	١٠	٧	٨			١٠	١٠	١٠	٤
٦,٣		٦,١	٥,٦	٥,٨			٥	٦,٢	٥,٥	٦,٦
٧		١٠	١٢	١١			٤١	٧	١٣	٣
٥,٦	٤,٣	٦,٤	٦,٢	٧,٠	٦,١		٠	٠	٢,٥	٤,٦
			٧,٤					٩,٠	٩,٤	٨,١
		٢,٠	٢,٠	٠					٠	١٠,٠
٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٨,٠			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠
٦,٣		٦,١	٥,٦	٥,٠			٥,٠	٦,٢	٥,٥	٦,٧
٦		٨	١١	١٣			١٣	٦	١٢	٣
٥,٦	٤,٣	٦,٢	٦,٠	٦,٧	٥,٩		٠	٠,٤	١,٥	٤,٤
			٧,٥					٩,٢	٩,٤	٨,١
		٢,٠	٢,٠	٢,٠					٠	١٠,٠
٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٨			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠
٦,٣		٦,١	٥,٦	٥,٦			٥,٠	٦,٥	٥,٢	٦,٦
٨		٩	١١	١١			١٤	٦	١٣	٤

تابع جدول (٢): المؤشر الفرعي ١: حجم الإنفاق الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
٢٠٠٤											
٥,٥	٥,١	٧,٤	١,٦	٥,٧		٧,٣	٢,٨	٨,٠	٢,٩	٤,٠	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٩,٠	٧,٩	٨,٦		٨,٣			٩,٥	٨,٤	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٨,٠			٧,٠	٢,٠		٠٠			٤,٠	٢,٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠		٧,٠			١٠,٠		د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٦,٨		٥,٨	٦,٦	٥,٨		٥,٦			٦,٦	٤,٨	نتيجة المجال الفرعي (١)
٢		١	٣	٨		١٠			٣	١٥	الترتيب حسب المجال الفرعي (١)
٢٠٠٣											
٣,٣	٥,١	٦,٩	١,٥	٥,٠		٧,٤	٢,٦	٧,٨	٣,٠	٣,٩	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٩,٢	٧,٧	٩,٢		٨,٤			٨,٩	٨,٤	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٨,٠			٧,٠	٢,٠		٠			٤,٠	٢,٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠		٧,٠			١٠,٠		د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٥,٧		٨,٧	٦,٥	٥,٨		٥,٧			٦,٥	٤,٧	نتيجة المجال الفرعي (١)
٨		١	٢	٧		٨			٢	١٥	الترتيب حسب المجال الفرعي (١)
٢٠٠٢											
٥,٣	٥,١	٦,٨	١,٨	٥,١		٧,٥	٣,٠	٦,٩	٣,٣	٤,١	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٩,٤	٦,٩	٩,٣		٨,٤			٩,٦	٦,٩	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٨,٠			٧,٠	٢,٠		٠			٤,٠	٢,٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠		٧,٠			١٠,٠		د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٦,٧		٨,٨	٦,٤	٥,٩		٥,٧			٦,٧	٤,٣	نتيجة المجال الفرعي (١)
٢		١	٤	٨		٩			٢	١٥	الترتيب حسب المجال الفرعي (١)

اليمن	العربية وخرزة الضفة	الامارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٥,٦	٤,٦	٥,٨	٦,٠	٦,٠	٧,٥		٠	-	٢,٢	٤,٥
			٧,٦					٩,٢	٩,٤	٧,٧
		٦	٢,٠	٢,٠					٠	١٠,٠
٧	١٠	١٠	٧,٠	٨,٠			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠
٦,٣		٧,٣	٥,٧	٥,٣			٥,٠	٦,٤	٥,٤	٦,٦
٧		١٢	٩	١٢			٤١	٦	١١	٣
٥,٦	٥,١	٥,١	٥,٩	٦,٤	٨,٠		٠	٠	١,٩	٤,٧
			٧,٦				٠	٩,٢	٩,٤	٨,٠
		٠	٢,٠	٠					٠	٨,٠
٧	١٠,٠	١٠	٧,٠	٨			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠
٦,٣		٥,٨	٥,٦	٤,٨			٥,٠	٦,٤	٥,٣	٦,٢
٥		١٢	١٠	١٤			١٢	٤	١١	٦
٥,٧	٤,٨	٥,١	٥,٨	٦,٧	٨,٣		٠	٠	١,٦	٤,٧
		٠	٧,٦					٩,٢	٩,٤	٧,٧
		٠	٢,٠	٠				٠	٠	٨
٧	١٠	١٠	٧,٠	٨,٠			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠
٦,٣		٥,٠	٥,٦	٤,٩			٥,٠	٦,٤	٥,٣	٦,١
٦		١٢	١٠	١٤			١٢	٤	١١	٧

الجدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وحماية حقوق الملكية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٧
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠	٥,٠			٥,٠	٥,٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٢,٥	٥,٨			٨,٣	٥,٠	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٨		٨,١	٨,٦	٧,٧	٨,٦	٨,٢	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٧,٠	٧,٠	٨,٠		٣,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٤	٩,٨	٩,٩	٨,٠	٩,٥	٩,٨		٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٨,٣		٨,١	٩,٩	٦,٧	٧,٩	٧,٩	٥,٦	٣,٢		٧,٦	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٦		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٢,٥		٤,٨	١,٨	٤,٣	١,٦	٣,٦	٤,١	٣,٤		٢,٥	١. عدد الإجراءات
٧,٨		٥,٥	٦,٦	٥,٧	٧,٠	٣,٣	١,٧	٧,١		٦,١	٢. الزمن (الأيام)
٩,٢		٨,٩	٩,٦	٨,٨	٨,٨	٩,١	٨,٧	٦,٣		٩,٣	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٧	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,١	٦,١	٦,٣	٧,٢	٥,٧	نتيجة المجال الفرعي ٢
٤	١٦	١٣	٣	٩		١٣	١٣	١٢	٩	١٧	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢
											٢٠٠٦
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠	٥,٠			٥,٠	٥,٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٢,٥	٦,٧			٨,٣	٥,٠	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٨		٨,١	٨,٦	٧,٧	٨,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٧,٠	-	-		٣,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٢	٩,٨	٩,٩	٨,٠	-	-		٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٧,٨		٨,١	٩,٨	٦,٧	٧,٨	٧,٨	-	-		٧,٦	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٥		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٢,٥		٤,٨	١,٨	٤,٣	١,٦	٣,٦	-	-		٢,٥	١. عدد الإجراءات
٧,٨		٥,٥	٦,٦	٥,٧	٧	٣,٣	-	-		٦,١	٢. الزمن (الأيام)
٩,٢		٨,٩	٩,٦	٨,٨	٨,٨	٩,١	-	-		٩,٣	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٦	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,٢	٦,١	٦,٣	٧,٢	٥,٧	نتيجة المؤشر الفرعي ٢
٤	١٦	١٤	٣	٩	-	١٣	١٤	١٢	٩	١٧	الترتيب حسب المؤشر الفرعي ٢

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٢	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,٣	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,١
٧,٥	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٨,٥	٧,٥		٨,٥		٩,٥	٨,٠
٩,٨	٩,٣	٩,٩	٩,٥	٩,٧	٩,٩		١٠,٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧	٩,٦	٩,٤	٨,٠	٠,٨	٨,٩		١٠,٠		٩,٠	٨,٦
٧,٥	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,١		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨	٣,٢	١,٨	٤,٣	٠,٧	١,١		٣,٢		١,٦	٤,١
٧,٠	٥,٦	٦,٣	٦,٦	٤,٣	٤,٨		٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥	٩,٣	٩,١	٩,٣	٨,٩	٩,٤		٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٧	٤,٥	١٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٤
١١		٦	٥	١٧	١٩	٢٠	١	٦	٢	٨

٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٢	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,٤	٨,٨		٩,٥	٩,٤	٩,٥	٨,٧
٧,٥	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٨,٥	٧,٥		٨,٥		٩,٥	٨,٠
٩,٨	٩,٣	٩,٩	٩,٥	٩,٧	٩,٩		١٠,٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧	٩,٦	٩,٤	٨,٠	٠	٨,٨		١٠,٠		٩,٠	٧,٧
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,١		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨	٣,٢	١,٨	٤,٣	٠,٧	٠,٩		٣,٢		١,٦	٤,١
٧	٥,٦	٦,٣	٦,٦	٤,٣	٤,٨		٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥	٩,٣	٩,١	٩,٣	٨,٩	٩,٤		٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٧	٤,٥	١,٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١		٦	٤	١٧	١٩	٢٠	١	٦	٢	٦

تابع جدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وحماية حقوق الملكية

البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٠	٨,٢	٨,٢	٣,٢	٥,٠	
٨,٢	٨,٢	٦,٧	٦,٧	٢,٥	٦,٧	٨,٢	٦,٧	٦,٧	
٩,٦	٧,٠	٧,٤	٧,٦	٨,٦	٧,٧	٨,٥	٨,١	٨,٦	
				-	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٥	
				-	٩,٨	٩,٢	٩,٧	٩,٥	
			٧,٨		٦,٧	٩,٨	٨,١	٧,٩	
٦,٠	٥,٦	٤,٨	٣,٣	٥,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٤	٦,٥	
				-	٤,٣	١,٨	٤,٨	٢,٥	
				-	٥,٧	٦,٦	٥,٥	٧,٨	
				-	٨,٨	٩,٦	٨,٩	٩,٢	
٧,٢	٦,٣	٦,١	٦,٢		٧,٢	٧,٨	٦,١	٥,٨	
٩	١٢	١٤	١٣		٩	٣	١٤	١٦	٤

٢٠٠٥

أ. التدخل العسكري في سيادة القانون
والعملية السياسية

ب. نزاهة النظام القضائي

ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية

١. عدد الإجراءات

٢. الزمن (الأيام)

٣. التكلفة (% من قيمة العقار)

د. التطبيق القانوني للعقود

١. عدد الإجراءات

٢. الزمن (الأيام)

٣. التكلفة (% من قيمة الدين)

نتيجة المجال الفرعي ٢

الترتيب حسب المجال الفرعي ٢

٢٠٠٤

أ. التدخل العسكري في سيادة القانون
والعملية السياسية

ب. نزاهة النظام القضائي

ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية

١. عدد الإجراءات

٢. الزمن (الأيام)

٣. التكلفة (% من قيمة العقار)

د. التطبيق القانوني للعقود

١. عدد الإجراءات

٢. الزمن (الأيام)

٣. التكلفة (% من قيمة الدين)

نتيجة المجال الفرعي ٢

الترتيب حسب المجال الفرعي ٢

اليمن	الضفة العربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٢	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٤
٧,٥		٩,٠	٨,٥	٨,٥			٨,٥		٩,٥	٨,٤
٩,٨		٩,٩	٩,٥	٩,٧			١٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧		٩,٣	٨,٠	٠٠			١٠		٩,٠	٧,٥
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨		١,٨	٤,٣	٠,٧			٣,٢		١,٦	٤,١
٧,٠		٦,٣	٦,٦	٤,٣			٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥		٩,١	٩,٣	٨,٩			٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٥	١,٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١		٦	٤	١٨	١٩	٢٠	١	٦	٢	٦
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٢	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٥
٧,٥	٥,٥	٩,٠	٨,٠	٨,٥	٧,٥		٨,٥		٩,٥	٨,٥
٩,٨	٩,٣	٩,٩	٩,٤	٩,٧	٩,٩		١٠,٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧	٩,٢	٩,٤	٨,٠	٠,٨	٨,٩		١٠,٠		٩,٠	٨,٦
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨	-	١,٨	٤,٣	٠,٧	-		٣,٢		١,٦	٤,١
٧,٠		٦,٣	٦,٦	٤,٣			٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥		٩,١	٩,٣	٨,٩			٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٥	١,٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١	-	٦	٤	١٨	١٩	٢٠	١	٦	٢	٦

تابع جدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وحماية حقوق الملكية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٠	٥,٠			٥,٠	٠	٨,٢	٨,٢	٣,٢	٥,٠	
٣,٢	٨,٢			٦,٧	٣,٢	٦,٧	٨,٢	٦,٧	٦,٧	
٦,٨	٩,٦	٧,٠	٧,٤	٧,٦	٨,٦	٧,٧	٨,٥	٨,١	٨,٦	
٢,٥				٧,٠		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٥	
٩,٥				٨,٠		٩,٨	٩,٢	٩,٠	٩,٥	
٧,١				٨,٠		٦,٧	٩,٨	٨,١	٧,٨	
٦,٠	٦,٠	٥,٦	٤,٨	٥,٣	٥,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٤	٦,٥	
١,٩				٠,٦		٣,٢	١,٣	٤,٠	٦,٤	
٧,٣	-			٧,٣		٧,٨	٧,٥	٥,٢	٧,٣	
٩,٠	-			٩,٤		٩,٨	٩,٦	٩,١	٩,٠	
٤,٠	٧,٢	٦,٣	٦,١	٦,٢		٧,٢	٧,٨	٦,١	٧,٦	٥,٨
١٩	٩,٠	١٢	١٤	١٣		٩	٣	١٤	١٦	٤

٢٠٠٢

٠	٥,٠			٥,٠	٠٠	٨,٢	٨,٢	٣,٢	٥,٠	
٣,٢	٨,٢			٦,٧	٣,٢	٦,٧	٨,٢	٦,٧	٦,٧	
٦,٨	٩,٦	٧,٠	٧,٤	٧,٦	٨,٦	٧,٧	٨,٥	٨,١	٨,٦	
٢,٥				٧,٠		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٥	
٩,٥				٨,٠		٩,٨	٩,٢	٩,٧	٩,٥	
٧,١				٨		٦,٧	٩,٨	٨,١	٧,٨	
٦,٠	٦,٠	٥,٦	٤,٧	٥,٣	٥,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٤	٦,٥	
١,٩				٠,٦		٣,٢	١,٣	٤	٦,٤	
٧,٣	-			٧,٣		٧,٨	٧,٥	٥,٢	٧,٣	
٩,٠	-			٩,٤		٩,٨	٩,٦	٩,١	٩,٠	
٤,٠	٧,٢	٦,٣	٦,١	٦,٢		٧,٢	٧,٨	٦,١	٧,٦	٥,٨
١٩	٩	١٢	١٤	١٣		٩	٤	١٤	١٦	٥

اليمن	الضفة الغربية وخرزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٣	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٥
٧,٥		٩,٠	٨,٠	٨,٥			٨,٥		٨,٥	٩,٠
٩,٨		٩,٩	٩,٤	٩,٧			١٠,٠		٩,٨	٩,٢
٨,٧		٩,٤	٨,٠	٠			١٠,٠		٩,٠	٨,٠
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٥		١,١	٩,٤	٢,٣			٣,٠		٣,٦	٨,٧
٧,٧		٥,٩	١٠	٥,٥			٧,٧		٧	٨,٥
٩,٨		٩,٥	٩,٧	٨,٨			٩,٤		٩,٨	٩,٥
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٧	٢,٥	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١		٦	٤	١٧	١٨	٢٠	١	٦	٢	٦
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٣	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	١٠
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٥
٧,٥		٩,٠	٨	٨,٥			٨,٥		٨,٥	٩,٠
٩,٨		٩,٩	٩,٤	٩,٧			١٠,٠		٩,٨	٩,٢
٨,٧		٩,٤	٨	٠			١٠,٠		٩	٨
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٥		١,١	٩,٤	٢,٣			٣		٣,٦	٨,٧
٧,٧		٥,٩	١٠	٥,٥			٧,٧		٧	٨,٥
٩,٨		٩,٥	٩,٧	٨,٨			٩,٤		٩,٨	٩,٥
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٧	٢,٥	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٩
١١		٧	٥	١٧	١٨	٢٠	١	٧	٢	٣

الجدول (٤): المؤشر الفرعي ٣: السياسة النقدية الجيدة

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
٢٠٠٧											
٨,٢	٦,٣	٩,١	٧,٩	٧,٨		٧,٨	٧,٧	٩,٧	٧,٢	٥,٨	أ. النمو النقدي
٨,٨	٧,٩	٩,٠	٩,٢	٩,٣	٣,٥	٨,٨	٩,٦		٨,٦	٩,٧	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٨,٥	٩,٣	٩,٢	٨,٩	٨,٩	٣,٨	٨,١	٩,٠		٨,٩	٩,٣	ج. المعدل الأخير للتضخم
٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٦,٤	٥,٩	٩,٣	٩,٠	٩,٠		٨,٧	٩,١	٤,٨	٨,٧	٦,٢	نتيجة المجال الفرعي ٢
١٥	١٨	١	٥	٥		٧	٢	١٩	٧	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢
٢٠٠٦											
٨,٢	٦,٣	٩,١	٧,٩	٧,٦		٨,٢	٧,٤	٩,٩	٧,٢	٦,٦	أ. النمو النقدي
٨,٦	٧,٩	٩,١	٩,٤	٩,٣	٣	٨,٧	٩,٥		٩,٥	٩,٧	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٨,٨	٩,٣	٨,٩	٩,٤	٨,٧	٠	٨,٥	٩,٣		٩,٦	٩,٥	ج. المعدل الأخير للتضخم
٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٦,٤	٥,٩	٩,٣	٩,٢	٨,٩		٨,٨	٩,١	٤,٩	٩,١	٦,٤	نتيجة المجال الفرعي ٢
١٤	١٧	٢	٤	٧		٨	٥	١٩	٥	١٤	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢
٢٠٠٥											
٨,٢	٦,٣	٩,٨	٧,١	٧,٩		٨,٧	٧,٩	٧,٥	٧,٢	٧,٥	أ. النمو النقدي
٨,٥	٨,٠	٩,١	٩,٥	٩,٦	٣٠	٨,٦	٩,٥		٩,٣	٩,٥	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٧,٦	٩,٦	٩,٩	٩,٢	٩,٣	٢,٦	٩	٩,٤		٩,٥	٩,٧	ج. المعدل الأخير للتضخم
٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٧,٣	٦,٠	٩,٧	٨,٩	٩,٢		٩,١	٩,٢	٣,٧	٩	٦,٧	نتيجة المجال الفرعي ٢
١٢	١٨	١	٩	٣		٥	٣	١٩	٧	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢
٢٠٠٤											
٨,٢	٦,٣	٩,٥	٧,٥	٨,٣		٩,٣	٨,١	٧	٧,٩	٧,٠	أ. النمو النقدي
٨,٩	٨,٥	٩,١	٩,٧	٩,٦	٣,٠	٨,٥	٩,٥		٩,٤	٩,٤	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٨	٩,٣	٨,٤	٧,٧	٩,٤		٩,٥	٩,٣	ج. المعدل الأخير للتضخم
٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٧,٥	٦,١	٩,٦	٩,٣	٩,٣		٨,٩	٩,٣	٣,٥	٩,٢	٦,٤	نتيجة المجال الفرعي ٢
١٢	١٨	١	٩	٣		٥	٣	١٩	٧	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢

اليمن	الضفة الغربية و الضفة	الامارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٧,٨	٨,٣	٦,٢	٨,٨	٩,٠	٦,٠		٧,٩		٨,٤	٨,١
٨,٢	٩,٣	٨,٧	٩,٦	٩,٠	٩,٧		٩,٤	٨,٢	٩,١	٩,٦
٨,٠	٩,٣	٧,٨	٩,٤	٩,٢	٨,٤		٩,٢	٧,٢	٨,٨	٩,٦
١٠,٠		١٠,٠	٠	٠	٠	٠	١٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨,٥		٨,٢	٦,٩	٦,٨	٦,٠		٩,١	٨,٥	٩,١	٦,٨
٩		١١	١٢	١٣	٧٧		٢	٩	٢	١٣
٨,٠	٨,٣	٦,٠	٩,٣	٨,٦	٥,١		٨,٣		٨,٤	٨,٤
٨,٤	٩,٣	٩	٩,٦	٨,٥	٩,٥		٩,٧	٨,١	٩,٤	٩,٦
٥,٨	٩,٣	٨,١	٩,١	٨	٨,٦		٩,٦	٧,٦	٩,٤	٩,٣
١٠,٠		١٠,٠	٠	٠	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨	٨,٣	٧	٦,٣	٥,٨	٥,٨		٩,٤	٨,٦	٩,٣	٦,٨
١١		١٠	١٢	١٦	١٨		١	٩	٢	١٣
٨,٥	٨,٣	٦,١	٩,٥	٧,٩	٥,٦		٨,٣		٧,٣	٨,٦
٩,٧	٩,٣	٩,٠	٩,٧	٨,٩	٩,٤		٩,٧	٨,٥	٩,٦	٩,٧
٧,٦	٩,٣	٨,٨	٩,٦	٨,٦	٨,٣		٩,٩	٨,٢	٩,٦	٩,٨
١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	٠	٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٩,٠		٨,٥	٧,٢	٦,٣	٧,١		٩,٥	٨,٩	٩,١	٧
٧		١١	١٣	١٧	١٤		٢	٩	٥	١٥
٨,٥	٧,٩	٦,٨	٩,٦	٧,٨	٥,٢		٨,٣		٨,٠	٨,٦
٩,٧	٩,٣	٩,٠	٩,٧	٨,٥	٩,٤		٩,٧	٩	٩,٦	٩,٧
٧,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٣	٩,١	٨,٣		٩,٩	٨,٦	٩,٨	٩,٧
١٠,٠		١٠,٠	٠	٠	٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨,٦		٨,٧	٧,٢	٦,٣	٧		٩,٥	٩,٢	٩,٤	٧
٧		١١	١٣	١٧	١٤		٢	٩	٥	١٥

تابع جدول (٤): المؤشر الفرعي ٣: السياسة النقدية الجيدة

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٢٠٠٣										
٧,٨	٧,٣	٦,٠	٨,٣	٨,٩		٨,٤	٧,٣	٩,٤	٦,٣	٨,٢
٩,٤	٩,٥		٩,٥	٩,٧	٣,٠	٩,٨	٩,٨	٩,١	٧,٩	٩,٧
٩,٥	٩,٧		٩,٦	٩,١	٢,٨	٩,٧	٩,٨	٩,٧	٩,٦	٩,٠
.	١٠,٠	.	١٠,٠	١٠,٠	.	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	.	٥,٠
٦,٧	٩,١	٣,٠	٩,٤	٩,٤		٩,٥	٩,٢	٩,٦	٦,٠	٨,٠
١٦	٩	١٩	٦	٦		٣	٨	٢	١٨	١٢
٢٠٠٢										
٧,٣	٨,٣	٦,١	٩,٣	٩		٩,٤	٩,١	٩,٦	٦,٣	٨,٥
٩,٢	٩,٨		٩,٥	٩,٨	٣,٠	٩,٦	٩,٥	٩,١	٧,٥	٩,٢
٩,٧	٩,٩		٩,٩	٩,٥	٦,١	٩,٦	٩,٨	٩,٦	٨	٩,٢
.	١٠	.	١٠,٠	١٠,٠	.	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	.	٥
٦,٦	٩,٥	٣,١	٩,٧	٩,٥		٩,٧	٩,٦	٩,٦	٥,٥	٨,٠
١٦	٨	١٩	٢	٨		٢	٤	٤	١٨	١٢

اليمن	الضفة العربية وخرزة	الامارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٨,٢	٧,٩	٧,٩	٩,٣	٧,٢	٥,٣		٨,٥		٨,٤	٨,٧
٨,٧	٩,٢	٩,٠	٩,٩	٨,٣	٨,٣		٩,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٦
٧,٨	٩,١	٩,٤	٩,٥	٨,٨	٨,٧		٩,٩	٩,٥	١٠,٠	٩,٨
١٠		١٠	٠	٠	٥,٠	٠	١٠	١٠	١٠	٠
٨,٧		٩,١	٧,٢	٦,١	٦,٨		٩,٥	٩,٧	٩,٥	٧,٠
١١		٩	١٣	١٧	١٥		٣	١	٣	١٤
٨,٥	٧,٩	٨,٢	٩,٢	٨	٥,٣		٨,٨		٩,٠	٨,٦
٨,٦	٩,٢	٩,٠	٩,٨	٨,٩	٧,٩		٩,٧	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٧,٦	٨,٩	٩,٤	٩,٥	١٠,٠	٨,٠		١٠	١٠	٩,٩	٩,٤
١٠,٠		١٠,٠	٠	٥,٠	٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨,٧		٩,٢	٧,١	٨,٠	٦,٦		٩,٦	٩,٩	٩,٦	٦,٩
١١		١٠	١٤	١٢	١٦		٤	١	٤	١٥

الجدول (٥): المؤشر الفرعي ٤: حرية التجارة الدولية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر
										٢٠٠٧
٧,٣	١٠,٠	٨,٨	٩,٣	٦,٨		٤,٩	٤,٠		٨,٧	٧,١
		٨,٦	٩,٦	٨,٦		٨,٦			٩,٦	٨,٦
٧,٥	١٠	٨,٩	٩,١	٧,٩		٦,٢	٤		٩,٢	٦,٨
٧,٢			٩,٢	٤		٠			٧,٣	٥,٨
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٢
١,٥	٣,١	١,٥	٤,٦	٦,٩	٧,٧	٦,٧	٥,٤	١,٨	٦,٢	٢,٣
٦,٣	٧,٧	٦,٨	٨,٠	٧,٩		٧,٢	٦,٤	٥,٩	٨,٣	٥,٨
١٥	٨	١١	٥	٧		٩	١٤	١٦	٣	١٧

٢٠٠٦

٧,٤	١٠,٠	٨,٧	٨,٩	٦,٧		٤,٨	٤		٨,٧	٧,١
		٨,٧	٩,٦	٨,٤		٨,٣			٩,٦	٨,٧
٧,٧	١٠,٠	٨,٨	٩,١	٧,٨		٦,٢	٤		٩,١	٦,٨
٧,١			٧,٩	٣,٩		٠			٧,٣	٥,٨
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠
١,٥	٣,١	١,٥	٤,٦	٦,٩	٧,٧	٦,٧	٥,٤	١,٠	٦,٢	٢,٣
٦,٣	٧,٧	٦,٨	٧,٨	٧,٩		٧,٢	٦,٤	٥,٥	٨,٣	٦,١
١٥	٨	١١	٧	٥		٩	١٤	١٧	٣	١٦

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٨,٧		٨,٠	٤,٨	٤,٥	٦,٦		٩,٢	٩,١	٧,٦	٥,٥
			٨,٩					٩,٠		٨,٠
٨,٧		٩,٢	٥,٤	٧,١	٦,٦		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٧,٣
		٦,٨	٠	١,٩					٥,٩	١,١
١٠,٠		١٠,٠	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٧,٧		٦,٢	٠,٨	١,٧	٣,١	٣,١	١,٥	٦,٢	٦,٩	٠,٨
٨,٨		٨,٠	٥,٠	٥,٤	٦,٦	٦,٥	٦,٩	٨,٤	٨,٢	٥,٤
١		٥	٢٠	١٨	١٢	١٣	١٠	٢	٤	١٨
٨,٧		٨,٣	٤,٧	٤,٥	٦,٦		٩,٢	٩,١	٦,٨	٥,١
			٨,٨					٩,٠		٧,٨
٨,٧		٩,١	٥,٤	٧,١	٦,٦		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٦,٩
		٧,٦	٠	١,٩					٤,٤	٠,٦
١٠,٠		١٠,٠	٩,٢	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٧
٧,٧		٦,٢	٠,٨	١,٧	٣,١	٣,١	١,٥	٦,٢	٦,٩	٠,٨
٨,٨		٨,٢	٤,٩	٥,٢	٦,٦	٦,٥	٦,٩	٨,٤	٧,٩	٤,٩
١		٤	١٩	١٨	١٢	١٣	١٠	٢	٥	١٩

تابع جدول (٥): المؤشر الفرعي: حرية التجارة الدولية

موريتانيا	ليتيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٥
٧,٤	٦,٠	٨,٥	٨,٨	٦,٥		٤,٩	٣,٨		٨,٤	٧,٠	أ. الضرائب على التجارة الدولية
		٨,٥	٩,٥	٨,٢		٨,٥			٨,٨	٨,٢	١. الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)
٧,٧	٦,٠	٨,٦	٩,١	٧,٥		٦,٢	٣,٨		٩,١	٦,٨	٢. متوسط معدل التعريفية الجمركية
٧,١			٧,٩	٣,٩		٠			٧,٣	٥,٨	٣. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١,٠	٨,١	ب. أسعار الصرف في السوق السوداء
٠,٨	٠	١,٥	٤,٦	٧,٧	٠	٦,٢	٥,٤	٣,١	٦,٢	٠,٩	ج. الرقابة على رؤؤس الأموال
٦,١	٥,٣	٦,٧	٧,٨	٨,١		٧,٠	٦,٤	٦,٥	٨,٢	٥,٣	نتيجة المجال الفرعي
١٣	١٥	١٠	٦	٥		٨	١٢	١١	٣	١٥	الترتيب حسب المجال الفرعي

٢٠٠٤

٧,٤	٦	٨,٤	٨,٩	٦,٣		٤,٧	٣,٨		٩,٦	٦,١	أ. الضرائب على التجارة الدولية
		٨,٢	٩,٤	٨,١		٧,٨			٩,٥	٧,٧	١. الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)
٧,٧	٦	٨,٦	٩,٣	٧,١		٦,٢	٣,٨		٩,١	٦,٤	٢. متوسط معدل التعريفية الجمركية
٧,١			٧,٩	٣,٨		٠			٧,٣	٤,٣	٣. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,١	ب. أسعار الصرف في السوق السوداء
٠,٨	٠	٥,٣	٤,٦	٧,٧	٠	٥,٤	٥,٤	٣,١	٥,٤	٠,٨	ج. الرقابة على رؤؤس الأموال
٦,١	٥,٣	٦,٩	٧,٨	٨	٠	٦,٧	٦,٤	٦,٥	٨,٠	٥,٠	نتيجة المجال الفرعي
١٣	١٦	٩	٧	٥	-	١٠	١٢	١١	٥	١٨	الترتيب حسب المجال الفرعي

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٨,٧		٨,٣	٥,٣	٤,٥	٥,٨		٩,٢	٩,٢	٦,٨	٤,٧
			٨,٧					٩,٣		٧,٥
٨,٧		٩,٠	٧,٣	٧,١	٥,٨		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٦,١
		٧,٦	٠	١,٩					٤,٤	٠,٦
		١٠	٩,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٦
٧,٧		٦,٢	٠,٨	١,٠	١,٨	٠	١,٥	٧,٧	٦,٧	٠,٨
٨,٨		٨,٢	٥,١	٥,٢	٥,٩	٥	٦,٩	٩	٧,٨	٥
٢		٣	١٨	١٧	١٤	١٩	٩	١	٦	١٩
٨,٧		٨,٣	٦,١	٤,٥	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٩	٤,٤
			٨,٥					٩,٢		٧,١
٨,٧		٩,٠	٤,٩	٧,١	٥,٨		٨,٧	٨,٢	٨,٤	٤,٣
		٧,٦	٥	١,٩					٩,٥	١,٨
١٠,٠		١٠,٠	٩,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٦
٦,٩		٦,٢	١,٠	١,٠	١,٠	٠	٢,٣	٧,٧	٦,٧	٠,٨
٨,٥		٨,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥	٧	٩	٨,٥	٤,٩
٢		٤	١٥	١٧	١٤	١٨	٨	١	٢	٢٠

تابع جدول (٥): المؤشر الفرعي: حرية التجارة الدولية

موريتانيا	لتيبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٣
٧,٤	٦,٠	٨,٣	٨,٩	٦,٣		٤,٥	٣,٨		٩,٦	٥,٩	أ. الضرائب على التجارة الدولية
		٨,١	٩,٥	٨,٠		٧,٢			٩,٤	٧,١	١. الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)
٧,٧	٦,٠	٨,٦	٩,٣	٧,١		٦,٢	٣,٨		٩,١	٦,٤	٢. متوسط معدل التعريفية الجمركية
٧,١			٧,٩	٣,٨		٠			٧,٣	٤,٣	٣. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية
١٠,٠	٥,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,١	ب. أسعار الصرف في السوق السوداء
٠,٨	٠	٣,٨	٤,٦	٧,٧	٠,٩	٥,٤	٥,٤	٣,١	٦,٩	٠,٨	ج. الرقابة على رؤؤس الأموال
٦,١	٣,٩	٧,٤	٧,٨	٨,٠		٥,١	٦,٤	٦,٥	٨,٥	٤,٩	نتيجة المجال الفرعي
١٢	١٩	٨	٧	٦		١٤	١١	١٠	٢	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي

٢٠٠٢

٧,٤	٦,٠	٧,٩	٨,٩	٦,٢		٤,٤	٧,٨		٨,٦	٥,٢	أ. الضرائب على التجارة الدولية
	-	٧,٣	٩,٤	٧,٨		٦,٩			٩,٣	٥,٠	١. الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)
٧,٧	٦,٠	٨,٦	٩,٣	٧,١		٦,٢	٣,٨		٩,١	٦,٤	٢. متوسط معدل التعريفية الجمركية
٧,١			٧,٩	٣,٨		٠			٧,٣	٤,٣	٣. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية
١٠,٠	٥,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,١	ب. أسعار الصرف في السوق السوداء
٠,٨	٠	٣,٨	٤,٦	٧,٧	٠,٩	٥,٤	٥,٤	٣,١	٦,٩	٠,٨	ج. الرقابة على رؤؤس الأموال
٦,١	٣,٩	٧,٣	٧,٨	٨,٠		٥,١	٦,٤	٦,٥	٨,٥	٤,٧	نتيجة المجال الفرعي
١٢	١٩	٨	٧	٦		١٤	١١	١٠	٢	١٧	الترتيب حسب المجال الفرعي

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٨,٧		٨,٣	٦,١	٤,٥	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٩	٤,٤
			٨,٤					٩,٢		٧,٠
٨,٧		٩,٠	٤,٩	٧,١	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٤	٤,٢
	٠	٧,٦	٥	١,٩					٧,٥	١,٨
١٠,٠		١٠,٠	٧,٨	٥,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٩
٦,٩		٦,٢	٠,٨	٠	١,٨	٠	٢,٣	٧,٧	٦,٧	١,٥
٨,٥		٨,٢	٤,٩	٣,٣	٥,٩	٥,٠	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٤,٦
٢		٥	١٦	٢٠	١٣	١٥	٩	١	٢	١٨
٨,٧		٨,٣	٦,٠	٤,٥	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٩	٤,٢
			٨,١					٩,٢		٦,٦
٨,٧		٩,٠	٤,٩	٧,١	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٤	٤,٣
		٧,٦	٥	١,٩					٩,٥	١,٨
١٠,٠		١٠,٠	٧,٨	٥,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٩
٦,٩		٦,٢	٠,٨	٠	١,٨	٠	٢,٣	٧,٧	٦,٧	١,٥
٨,٥		٨,٢	٤,٩	٣,٣	٥,٩	٥,٠	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٤,٦
٢		٥	١٦	٢٠	١٣	١٥	٩	١	٢	١٨

الجدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٧
٥,٧		٨,٧	٧,١	٦,٧	٣,٨	٥,٧	٥,٢		٨,٣	٥,٣	أ.النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		٢,٠			١٠,٠	٠	١. ملكية البنوك
		٩,٠	٣,٠	٣,٠		٦,٠			٨,٠	٨,٠	٢. المنافسة من البنوك الأجنبية
٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٦,٠	١٠,٠	٩,٠		١٠,٠	١٠,٠	٣. الرقابة على أسعار الفائدة/أسعار الفائدة السلبية
٢,٣		٥,٧	٥,٣	٣,٧	١,٥	٤,٨	١,٣	١,٥	٥,٣	٣,٢	٤. الحصول على الائتمان
٣,٠		٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٠	١,٠	٣,٠		٣,٠	أ.مؤشر الحقوق القانونية
١,٧		٨,٣	٥,٠	٣,٣	٠	٣,٣	١,٧	٠		٣,٣	ب. مؤشر معلومات الائتمان
٥,٤		٨,٣	٨,٦	٨,٧	٨,٥	٤,٨	٧,٧	٧,٥	٩,٢	٥,٢	ب.النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٥,٥		٧,٥	٨,٧	٧,٠	٦,٢	٧,٣	٥,٤	٥,٤	٧,٧	٥,٢	١. مؤشر الصرامة في التوظيف
٣,٣		٥,٦	١٠,٠	٨,٩	٦,٧	١٠,٠	٣,٣	٦,١	١٠,٠	٥,٦	أ. مؤشر الصعوبة في التوظيف
٦,٠		١٠,٠	٦,٠	٨,٠	٤,٠	٨,٠	٦,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	ب.مؤشر صرامة ساعات العمل
٦,٠		٧,٠	١٠,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	٧,٠	٦,٠	٥,٠	٦,٠	ج. مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٧,١		٦,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٥,٥	٧,١	١٠,٠		٤,٩	٢. التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩,١		٩,٥	٧,٨	٩,٩	١٠,٠	٦,٣	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٩,٥	٣. التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١,٠	٤. التجنيد الإجباري
٥,٧		٦,٩	٧,٢	٧,٠	٧,٤	٧,٠	٦,١	٧,٧	٨,٤	٧,٥	ج.النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٧,٥		٨,٦	٧,٩	٨,١	٧,٤	٩,١	٧,٤	٧,٧	٩,١	٧,٩	١. تأسيس الأعمال التجارية
٤,٧		٧,٦	٣,٥	٤,٧	٤,٧	٥,٣	٤,٧	٤,٧		٢,٩	أ. عدد الإجراءات
٦,٠		٧,٨	٨,٤	٩,٢	٦,٣	٩,٢	٨,٣	٩,٣		٨,٩	ب.الفترة الزمنية (بالأيام)
٨,٥		٨,٩	١٠,٠	٩,١	٩,٢	٩,٢	٧,٣	٧,٧		٩,٨	ج.تكلفة (% من دخل الفرد)
٨,٨		٩,٩	٩,٨	٨,٣	٩,٩	٨,٦	٨,٩	٩,٤		٩,٩	د.الحد الأدنى لرأس المال (%من دخل الفرد)
٤,٠		٥,٢	٦,٦	٦,٠		٥,٠	٤,٩		٧,٨	٧,٢	٢.غلق النشاط التجاري
٢,١		٦,٣	٦,٠	٥,٩		٦,٠	٥,٢			٧,٨	أ.الزمن (الأيام)
٨,٩		٧,٢	١٠,٠	٨,٩		٧,٢	٧,٧			٩,٢	ب.التكلفة (%من العقار)
٠,٨		٢,١	٣,٧	٣,٠		١,٨	١,٧			٤,٥	ج.معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٥,٦		٧,٩	٧,٧	٧,٥		٥,٨	٦,٣	٧,٦	٨,٧	٦,٠	نتيجة المجال الفرعيه
١٧		٢	٥	٧		١٦	١٢	٦	١	١٣	تصنيف حسب المجال الفرعيه

اليمن	الضفة الغربية وإفزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	الغرب
٥,٥	٦,٢	٥,٦	٥,٧	٥,٢	٤,٥		٧,٧	٥,٧	٧,٤	٥,٨
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٨,٠
		٨,٠	٨,٠		٢,٠		٨,٠		٦,٠	٢,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				٩,٠	١٠,٠	١٠,٠
١,٠	٢,٥	٣,٧	٤,٠	٠,٥	٢,٥		٧,٠	٢,٢	٣,٧	٢,٣
٢,٠	٠	٤,٠	٣,٠	١,٠	٥,٠		٤,٠		٤,٠	٣,٠
٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٠	٠		٨,٣		٣,٣	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٢	٥,٠		٨,٦	٨,٥	٨,٩	٥,٨
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٦,٣	٦,٤		٨,٧	٧,٣	٧,٦	٣,٧
١٠,٠	٦,٧	١٠,٠	٧,٢	١٠,٠	٦,١		١٠,٠	١٠,٠	٦,٧	٠
٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠		٨,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠
٦,٠	٨,٠	١٠,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠		١٠,٠	٨,٠	١٠,٠	٥,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٧,٦
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,٤	٧,١	٦,٤	٨,٣	٦,٠	٨,٢		٧,٥	٨,٠	٧,٣	٨,٠
٦,٣	٧,١	٨,٧	٨,٧	٥,٩	٨,٢		٩,٠	٩,٣	٨,١	٩,٢
٤,١	٤,١	٦,٥	٥,٣	٤,١	٥,٣		٣,٥		٥,٣	٧,٦
٧,٠	٥,٥	٩,٣	٩,٦	٨,٠	٨,٢		٨,٢		٨,٤	٩,٥
٧,٣	٨,٧	٩,٧	٩,٩	٩,٧	٩,٣		٩,٣		٩,٩	٩,٨
٥,٠	٩,٩	٩,٣	٩,٩	١,٧	١٠,٠		٧,٩		٨,٩	٩,٩
٦,٥		٤,١	٧,٩	٦,١			٦,٠	٦,٨	٦,٦	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٦,٣	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٣,١	٠	١,١	٥,٥	٣,٢	٠		٢,٩		٣,٨	٣,٨
٦,٠		٦,٨	٦,٦	٥,٥	٥,٩		٧,٩	٧,٤	٧,٩	٦,٥
١٣		٩	١٠	١٨	١٥		٢	٨	٢	١١

تابع جدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٦
٥,٢		٨,٧	٦,٩	٦,٧	٤,٣	٥,٣	٥,٢		٨,٣	٥,٣	أ.النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		٢,٠			١٠,٠	٠	١. ملكية البنوك
		٩,٠	٣,٠	٣,٠		٦,٠			٨,٠	٨,٠	٢. المنافسة من البنوك الأجنبية
٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	١٠,٠	٩,٠		١٠,٠	١٠,٠	٣. الرقابة على أسعار الفائدة/أسعار الفائدة السلبية
٢,٣		٥,٧	٤,٥	٣,٧	١,٥	٣,٢	١,٣	١,٥	٥,٣	٣,٢	٤. الحصول على الائتمان
٣,٠		٢,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٠	١,٠	٣,٠		٣,٠	أ.مؤشر الحقوق القانونية
١,٧		٦,٧	٥,٠	٣,٣	٠	٣,٣				١,٧	ب. مؤشر معلومات الائتمان
٥,٣		٦,٥	٨,٦	٨,٧	٨,٥	٤,٨	٧,٧	٧,٥	٩,٢	٥,٢	ب.النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٥,١		٧,٣	٨,٧	٧,٠	٦,٢	٧,٣	٥,٤	٥,٤	٧,٧	٥,٢	١. مؤشر الصرامة في التوظيف
٣,٣		٥,٦	١٠,٠	٨,٩	٦,٧	١٠,٠	٨,٣	٦,١	١٠,٠	٥,٦	أ. مؤشر الصعوبة في التوظيف
٦,٠		١٠,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٦,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	ب.مؤشر صرامة ساعات العمل
٦,٠		٧,٠	١٠,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٧,٠	٦,٠	٥,٠	٦,٠	ج. مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٧,١		٦,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٥,٥	٧,١	١٠,٠		٤,٩	٢. التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩,١		٩,٥	٧,٨	٩,٩	١٠,٠	٦,٣	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٩,٥	٣. التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١,٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠	٤. التجنيد الإجباري
٥,٥		٦,٩	٧,٢	٦,٩	٧,٥	٦,٥	٦,١	٧,٧	٨,٤	٧,٥	ج.النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٧,٠		٨,٦	٧,٩	٧,٨	٧,٥	٨,١	٧,٣	٧,٧	٩,١	٧,٩	١.تأسيس الأعمال التجارية
٤,٧		٧,٦	٥,٥	٤,٧	٤,٧	٥,٣				٢,٩	أ. عدد الإجراءات
٦,٠		٧,٨	٨,٤	٩,٢	٦,٣	٩,٠				٨,٩	ب.الفترة الزمنية (بالأيام)
٨,٣		٨,٧	١٠,٠	٩,٠	٩,٥	٨,٧				٩,٩	ج.تكلفة (% من دخل الفرد)
٨,٣		٩,٩	٩,٨	٨,٠	٩,٩	٨,٦				٩,٩	د.الحد الأدنى لرأس المال (%من دخل الفرد)
٤,٠		٥,٢	٦,٦	٦,٠		٥,٠	٤,٩		٧,٨	٧,٢	٢.غلق النشاط التجاري
٢,١		٦,٣	٦,٠	٥,٩		٦,٠	٥,٢			٧,٨	أ.الزمن (الأيام)
٨,٩		٧,٢	١٠,٠	٨,٩		٧,٢	٧,٧			٩,٢	ب.التكلفة (%من العقار)
٠,٨		٢,٠	٤,٠	٣,٠		١,٧	١,٧			٤,٥	ج.معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٥,٣		٧,٣	٧,٦	٧,٤		٥,٥	٦,٣	٧,٦	٨,٧	٦	نتيجة المجال الفرعيه
١٨		٨	٣	٧		١٧	١٢	٣	١	١٣	تصنيف حسب المجال الفرعيه

المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	الضفة العربية وغزة	البحرين
٥,٨	٧,٤	٦,١	٧,٤		٤,٥	٥,٢	٥,٤	٥,٦	٥,٨	٥,٥
٨,٠	١٠,٠	٥,٠	٨,٠		٨,٠		٥,٠	٥,٠		
٣,٠	٦,٠		٨,٠		٣,٠		٨,٠	٨,٠		
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠				١٠,٠			١٠,٠	١٠,٠
٢,٣	٣,٧	٣,٢	٦,٢		٢,٥	٠,٥	٣,٢	٣,٧	١,٧	١,٠
٣,٠	٤,٠		٤,٠		٥,٠	١,٠	٣,٠	٤,٠	٠	٢
١,٧	٣,٣		٨,٣		٠	٠	٣,٣	٣,٣	٠	٠
٥,٨	٨,٩	٨,٥	٨,٨		٥,٠	٥,٤	٥,٩	٨,٥	٨,٦	٦,١
٣,٧	٧,٦	٧,٣	٩,٣		٦,٤	٧,٠	٥,١	٨,٧	٦,٩	٦,٧
٠	٥,٦	١٠,٠	١٠,٠		٦,١	٨,٩	٧,٢	١٠,٠	٦,٧	١٠,٠
٦,٠	٦,٠	٤,٠	٨,٠		٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠
٥,٠	١٠,٠	٨,٠	١٠,٠		٥,٠	٥,٠	٢,٠	١٠,٠	٨,٠	٦,٠
٦,٧	٨,٢		٨,٠		٦,٩	٦,٩	٦,٠	٧,٦	١٠,٠	٨,٤
٧,٦	٩,٩	٨,١	٧,٨		٦,٧	٧,٨	٩,٥	٧,٧	٧,٥	٩,٥
٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨,٠	٧,٣	٨,٠	٦,٦		٨,٢	٦,٠	٨,٣	٦,٤	٧,٠	٦,٢
٩,٢	٨,١	٩,٣	٧,٢		٨,٢	٥,٩	٨,٧	٨,٧	٧,٠	٥,٨
٧,٦	٥,٣		٣,٥		٥,٣	٤,١	٥,٣	٦,٥	٤,١	٤,١
٩,٥	٨,٤		٦,٩		٨,٢	٨,٠	٩,٦	٩,٣	٥,٥	٧,٠
٩,٨	٩,٩		٩,٢		٩,٢	٩,٦	٩,٩	٩,٦	٩,٠	٧,١
٨,٦	٨,٧		٧,٦		١٠,٠	٠	٩,٩	٩,٢	٨,٣	٤,٧
٦,٧	٦,٦	٦,٨	٥,٩		٦,١	٦,١	٧,٩	٤,١	٦,٥	٦,٥
٨,٥	٦,٣		٧,٥		٦,١	٦,١	٩,١	٥,١	٧,٣	٧,٣
٧,٧	٩,٦		٧,٢		٨,٩	٨,٩	٩,٢	٦,١	٩,١	٩,١
٣,٨	٣,٨		٣,١		٣,١	٣,١	٥,٦	١,٣	٠	٣,١
٦,٥	٧,٩	٧,٥	٧,٦		٥,٩	٥,٦	٦,٥	٦,٨	٥,٩	٥,٩
١٠	٢	٦	٣		١٤	١٦	١٠	٩	١٤	١٤

تابع جدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	٢٠٠٥
٥,٧		٨,٥	٦,٩	٦,٧	٤,٣	٥,٣	٥,٢		٨,٣	٥,١	أ.النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		٢,٠			١٠,٠	٠	١. ملكية البنوك
		٩,٠	٣,٠	٣,٠		٦,٠			٨,٠	٨,٠	٢. المنافسة من البنوك الأجنبية
٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	١٠,٠	٩,٠		١٠,٠	١٠,٠	٣. الرقابة على أسعار الفائدة/أسعار الفائدة السلبية
٢,٣		٤,٨	٤,٥	٣,٧	١,٥	٣,٢	١,٣	١,٥	٥,٣	٢,٣	٤. الحصول على الائتمان
٣,٠		٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٠	١,٠	٣,٠		٣,٠	أ.مؤشر الحقوق القانونية
١,٧		٦,٧	٥,٠	٣,٣	٠	٣,٣				١,٧	ب. مؤشر معلومات الائتمان
٥,٣	٠	٦,٥	٨,٦	٨,٧	٨,٥	٤,٨	٨,٢	٧,٥	٩,٢	٥,٢	ب.النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٥,١		٧,٥	٨,٧	٧,٠	٦,٢	٧,٣	٧,١	٥,٤	٧,٧	٥,٢	١. مؤشر الصرامة في التوظيف
١,١		٥,٦	١٠,٠	٨,٩	٦,٧	١٠,٠	٨,٣	٦,١	١٠,٠	٤,٤	أ. مؤشر الصعوبة في التوظيف
٤,٠		١٠,٠	٦,٠	٨,٠	٤,٠	٨,٠	٦,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	ب.مؤشر صرامة ساعات العمل
٤,٠		٧,٠	١٠,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	٧,٠	٦,٠	٥,٠	٦,٠	ج. مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٧,١		٦,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٥,٥	٧,١	١٠,٠		٤,٩	٢. التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩,١		٩,٥	٧,٨	٩,٩	١٠,٠	٦,٣	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٩,٥	٣. التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١,٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠		١٠,٠	١,٠	٤. التجنيد الإجباري
٥,٤		٦,٨	٧,٣	٦,٨	٧,٦	٦,٤	٦,١	٧,٧	٨,٤	٧,٥	ج.النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٦,٨		٨,٥	٧,٩	٧,٧	٧,٦	٧,٩	٧,٣	٧,٧	٩,١	٧,٩	١.تأسيس الأعمال التجارية
٤,٧		٧,٦	٣,٥	٤,٧		٣,٥				٢,٩	أ. عدد الإجراءات
٦,٠		٧,٨	٨,٤	٨,٧		٨,٣				٨,٩	ب.الفترة الزمنية (بالأيام)
٨,٣		٨,٥	١٠,٠	٨,٨		٩,٢				٩,٨	ج.تكلفة (% من دخل الفرد)
٨,٣		٩,٨	٩,٧	٧,٨		٨,٤				٩,٩	د.الحد الأدنى لرأس المال (%من دخل الفرد)
٤,٠		٥,٢	٦,٧	٦,٠		٥,٠	٤,٩		٧,٨	٧,٢	٢.غلق النشاط التجاري
٢,١		٦,٣	٦,٠	٥,٩		٦,٠	٥,٢			٧,٨	أ.الزمن(الأيام)
٨,٩		٧,٢	١٠,٠	٨,٩		٧,٢	٧,٧			٩,٢	ب.التكلفة(%من العقار)
١,٨		١,٨	٤,٢	٢,٨		١,٧	١,٧			٤,٥	ج.معدل الاسترداد(كم سنت على الدولار)
٥,٥		٧,٣	٧,٦	٧,٤		٥,٥	٦,٥	٧,٦	٨,٧	٥,٩	نتيجة المجال الفرعيه
١٦		٨	٢	٧		١٦	١٠	٢	١	١٣	تصنيف حسب المجال الفرعيه

المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	الضفة العربية وخزرة	البحرين
٥,٨	٦,٧	٦,١	٧,٤		٤,٥	٥,٣	٥,٤	٥,٦	٥,٨	٥,٥
٨,٠	١٠,٠	٥,٠	٨,٠		٨,٠		٥,٠	٥,٠		
٣,٠	٣,٠		٨,٠		٣,٠		٨,٠	٨,٠		
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠				١٠,٠			١٠,٠	١٠,٠
٢,٣	٣,٧	٣,٢	٦,٢		٢,٥	٠,٥	٣,٢	٣,٧	١,٧	١,٠
٣,٠	٤,٠		٤,٠		٥,٠	١,٠	٣,٠	٤,٠	٠	٢,٠
١,٧	٣,٣		٠			٠	٣,٣	٣,٣		٣,٣
٥,٨	٨,٨	٨,٥	٨,٨		٥,٠	٥,٣	٥,٩	٨,٥	٨,٦	٦,١
٣,٧	٧,٢	٧,٣	٩,٣		٦,٤	٦,٦	٥,١	٨,٧	٦,٩	٦,٧
-	٥,٦	١٠,٠	١٠,٠		٦,١	١٠,٠	٧,٢	١٠,٠	٦,٧	١٠,٠
٦,٠	٦,٠	٤,٠	٨,٠		٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠
٦,٠	١٠,٠	٨,٠	١٠,٠		٥,٠	٥,٠	٢,٠	١٠,٠	٨,٠	٦,٠
٦,٧	٨,٢		٨,٠		٦,٩	٦,٩	٦,٠	٧,٦	١٠,٠	٨,٤
٧,٦	٩,٩	٨,١	٧,٨		٦,٧	٧,٨	٩,٥	٧,٧	٧,٥	٩,٥
٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٧,٨	٧,٣	٨,٠	٦,٤		٨,٢	٥,٧	٨,٣	٦,٤	٦,٧	٦,١
٨,٩	٨,١	٩,٣	٦,٨		٨,٢	٥,٤	٨,٧	٨,٦	٦,٧	٥,٧
٧,٦	٥,٣		٣,٥		٤,١	٤,١	٥,٣	٦,٥	٤,١	٤,١
٩,٥	٨,٤		٦,٦		٨,٠	٨,٠	٩,٦	٩,٣	٧,٠	٧,٠
٩,٨	٩,٩		٩,٢		٩,٦	٩,٦	٩,٩	٩,٦	٦,٨	٦,٨
٨,٦	٨,٧		٧,٠		٠,١	٠,١	٩,٤	٩,٢	٦,٩	٦,٩
٦,٧	٦,٥	٦,٨	٥,٩		٦,٠	٦,٠	٧,٩	٤,٢	٦,٥	٦,٥
٨,٥	٦,٣		٧,٥		٦,١	٦,١	٩,١	٥,١	٧,٣	٧,٣
٧,٧	٩,٦		٧,٢		٨,٩	٨,٩	٩,٢	٦,١	٩,١	٩,١
٣,٧	٣,٧		٢,٣		٣,١	٣,١	٠	٠	٠	٠
٦,٥	٧,٦	٧,٥	٧,٥		٥,٩	٥,٤	٦,٥	٦,٨	٥,٩	٥,٩
١٠	٢	٥	٥		١٣	١٨	١٠	٩	١٣	١٣

تابع جدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	٢٠٠٤
٥,٧		٨,٢	٨,١	٦,٩	٥,٨	٤,٥	٥,٢		٨,١	٥,١	أ.النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		٢,٠			١٠,٠	٠	١. ملكية البنوك
		٨,٠	٨,٠	٤,٠		٣,٠			٧,٠	٨,٠	٢. المنافسة من البنوك الأجنبية
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠		١٠,٠	١٠,٠	٣. الرقابة على أسعار الفائدة/أسعار الفائدة السلبية
٢,٣		٤,٨	٤,٥	٣,٧	١,٥	٣,٢	١,٣	١,٥	٥,٣	٢,٣	٤. الحصول على الائتمان
٥,٠		٤,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٠	١,٠	٤,٠	٣,٠		٣,٠	أ.مؤشر الحقوق القانونية
١,٧		٨,٣	٥,٠	٣,٣	٠	٣,٣	١,٧	٠		٣,٣	ب. مؤشر معلومات الائتمان
٤,٨		٦,٥	٨,٦	٨,٧	٦,٠	٤,٨	٨,٢	٧,٥	٩,٢	٥,١	ب.النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٣,٠		٧,٥	٨,٧	٧,٠	٦,٢	٧,٣	٧,١	٥,٤	٧,٧	٤,٨	١. مؤشر الصرامة في التوظيف
١,١		٥,٦	١٠,٠	٨,٩	٦,٧	١٠,٠	٨,٣	٦,١	١٠,٠	٤,٤	أ. مؤشر الصعوبة في التوظيف
٤,٠		١٠,٠	٦,٠	٨,٠	٤,٠	٨,٠	٦,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	ب.مؤشر صرامة ساعات العمل
٤,٠		٧,٠	١٠,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	٧,٠	٦,٠	٥,٠	٦,٠	ج. مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٧,١		٦,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٥,٥	٧,١	١٠,٠		٤,٩	٢. التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩,١		٩,٥	٧,٨	٩,٩	١٠,٠	٦,٣	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٩,٥	٣. التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١,٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	٠	١٠,٠		١٠,٠	١,٠	٤. التجنيد الإجباري
٥,٦		٦,٨	٧,٣	٦,٧	٧,٦	٦,٢	٦,١	٧,٧	٨,٤	٧,٥	ج.النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٦,٨		٨,٤	٧,٩	٧,٥	٧,٦	٧,٤	٧,٣	٧,٧	٩,١	٧,٩	١.تأسيس الأعمال التجارية
٤,٧		٧,٦	٣,٥	٢,٩		٣,٥				٢,٩	أ. عدد الإجراءات
٦		٧,٨	٨,٤	٦,١		٨,٣				٨,٩	ب.الفترة الزمنية (بالأيام)
٨,٣		٨,٤	١٠,٠	٨,٨		٩,٢				٩,٨	ج.تكلفة (% من دخل الفرد)
٨,٣		٩,٨	٩,٧	٧,٧	٠	٨,٣				٩,٩	د.الحد الأدنى لرأس المال (%من دخل الفرد)
٤,٣		٥,١	٦,٧	٥,٩		٥,٠	٤,٩		٧,٨	٧,٢	٢.غلق النشاط التجاري
٢,١		٦,٣	٦,٠	٥,٩		٦,٠	٥,٢			٧,٨	أ.الزمن (الأيام)
٨,٩		٧,٢	١٠,٠	٨,٩		٧,٢	٧,٧			٩,٢	ب.التكلفة (%من العقار)
٠,٨		١,٧	٤,١	٢,٩		١,٧	١,٧			٤,٥	ج.معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٥,٣		٧,٢	٨,٠	٧,٤		٥,٢	٦,٥	٧,٦	٨,٦	٥,٩	نتيجة المجال الفرعيه
١٧		٧	٢	٦,٠		١٨	١١	٤	١	١٥	تصنيف حسب المجال الفرعيه

اليمن	الضفة الغربية وخرزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٢	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٤,٥		٦,٠	٦,١	٧,٩	٦,٢
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠
		٨,٠	٨,٠		٢,٠		٨,٠		٨,٠	٨,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢,٧	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٢,٠	٢,٢	٣,٧	٢,٣
٣,٠	٥,٠	٣,٠	٣,٠	٥,٠	٤,٠		٣,٠		٣,٠	٣,٠
٣,٣	٥,٠	٣,٣	٥,٠	٠	٠		٨,٣		١,٧	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٣		٨,٨	٨,٥	٨,٨	٦,١
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٧	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٣	٤,٠
١٠,٠	٦,٧	١٠,٠	٧,٢	١٠,٠	٦,١		١٠,٠	١٠,٠	٥,٦	٠
٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠		٨,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠
٦,٠	٨,٠	١٠,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠		١٠,٠	٨,٠	١٠,٠	٦,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٨,٥
٠	١٠	١٠,٠	٣,٠	٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٥,٨	٦,٧	٦,٢	٧,٣	٥,٧	٨,٢		٦,١	٨,٠	٧,٣	٧,٨
٦,٢	٦,٧	٨,٦	٨,٥	٥,٤	٨,٢		٦,٦	٩,٣	٨,١	٨,٩
٤,١		٦,٥	٥,٣	٤,١			٣,٥		٥,٣	٤,٧
٦,٥		٩,٣	٩,٦	٨,٠			٦,٦		٨,٤	٨,٣
٦,٩		٩,٦	٩,٩	٩,٦			٩,٢		٩,٩	٩,٧
٦,٦		٩,١	٩,٣	٠			٧,٠		٦,٣	٨,٥
٥,٥		٣,٨	٦,١	٦,٠			٥,٧	٦,٨	٦,٥	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٦,٣	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٣,١		١,١	٥,٥	٣,١	٠		٣,١		٣,٦	٣,٧
٦,١	-	٦,٨	٦,٢	٥,٥	٦,٠		٧,٠	٧,٥	٨,٠	٦,٧
١٣	-	٩	١٢	١٦	١٤		٨	٥	٢	١٠

تابع جدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٥,٧		٨,٢	٨,١	٦,٩	٥,٨	٤,٥	٥,٢		٨,١	٥,١	أ.النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		٢,٠			١٠,٠	٠	١. ملكية البنوك
		٨,٠	٨,٠	٤,٠		٢,٠			٧,٠	٨,٠	٢. المنافسة من البنوك الأجنبية
٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠		١٠,٠	١٠,٠	٣. الرقابة على أسعار الفائدة/أسعار الفائدة السلبية
٢,٣		٤,٨	٤,٥	٣,٧	١,٥	٣,٢	١,٣	١,٥	٥,٣	٢,٣	٤. الحصول على الائتمان
٧,٠		٤,٠	٥,٠	٦,٠		١,٠				٣,٠	أ.مؤشر الحقوق القانونية
١,٧		٦,٧	٦,٧	٣,٣		٣,٣				٠	ب. مؤشر معلومات الائتمان
٤,٨		٦,٥	٨,٦	٨,٧	٦,٠	٤,٨	٨,٢	٧,٢	٩,٢	٥,١	ب.النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٣,٠		٧,٥	٨,٧	٧,٠	٦,٢	٧,٣	٧,١	٥,٤	٧,٧	٤,٨	١. مؤشر الصرامة في التوظيف
٠		٦,٧	١٠,٠	٨,٩		١٠,٠				٥,٦	أ. مؤشر الصعوبة في التوظيف
٤,٠		١٠,٠	٤,٠	٦,٠		٢,٠				٤,٠	ب.مؤشر صرامة ساعات العمل
٤,٠		٦,٠	١٠,٠	-٠.٥		٢,٠				٥,٠	ج. مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٧,١		٦,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٥,٥	٧,١	١٠,٠		٤,٩	٢. التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩,١		٩,٥	٧,٨	٩,٩	١٠,٠	٦,٦	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٩,٥	٣. التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
-	١,٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	٠	١٠,٠		١٠,٠	١,٠	٤. التجنيد الإجباري
٥,٤		٦,٧	٧,٣	٦,١	٧,٦	٦,٢	٦,١	٧,٧	٨,٤	٧,٥	ج.النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٦,٨		٨,٤	٧,٩	٦,٤	٧,٦	٧,٣	٧,٣	٧,٧	٩,١	٧,٩	١.تأسيس الأعمال التجارية
٤,٧		٧,٦	٣,٥	٤,٧		٥,٣				٢,٩	أ. عدد الإجراءات
٦,٠		٧,٨	٨,٤	٨,٣		٨,٤				٨,٨	ب.الفترة الزمنية (بالأيام)
٩,٠		٩,٢	١٠,٠	٩,٧		٩,٣				٩,٨	ج.تكلفة (% من دخل الفرد)
٨,٣		٩,٩	٩,٧	٨,٠		٨,٦				٩,٩	د.الحد الأدنى لرأس المال (%من دخل الفرد)
٤,٠		٥,١	٦,٧	٥,٩		٥,٠	٤,٩		٧,٨	٧,٢	٢.غلق النشاط التجاري
٢,١		٦,٣	٦,٠	٥,٩		٦,٠				٦,٨	أ.الزمن (الأيام)
٨,٩		٧,٢	١٠,٠	٨,٩		٧,٢				٩,٦	ب.التكلفة (%من العقار)
٩,١		٨,٠	٥,٩	٧,٠		٨,٣				٦,٠	ج.معدل الاسترداد(كم سنت على الدولار)
٥,٣		٧,٢	٨,٠	٧,٣		٥,٢	٦,٥	٧,٦	٨,٦	٥,٩	نتيجة المجال الفرعيه
١٧		٧	٢	٦		١٨	١٠	٤	١	١٥	تصنيف حسب المجال الفرعيه

اليمن	الضفة الغربية وخرزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٢	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٤,٥		٦,٠	٦,١	٧,٩	٦,١
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠		٨,٠	٨,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	٩,٠
٢,٧	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٢,٠	٣,٢	٣,٧	٢,٣
٢,٠		٤,٠	٤,٠	٥,٠	-		٤,٠		٣,٠	٢,٠
٣,٣		٣,٣	٣,٣	٠	-		٨,٣		٠	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٣		٨,٨	٨,٥	٨,٨	٦,١
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٧,٠	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٢	٤,٠
١٠,٠		١٠,٠	٣,٩	٨,٩	-		١٠,٠		٥,٦	-
٢,٠		٢,٠	١٠,٠	٤,٠	-		٦,٠		٤,٠	٦,٠
٧,٠		٨,٠	٠	٥,٠	-		١٠,٠		١٠,٠	٦,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٨,٥
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,٣	٦,٧	٦,٤	٨,٢	٥,٧	٨,٢		٦,٢	٨,٠	٧,٣	٧,٢
٦,٠	٦,٧	٨,٦	٨,٥	٥,٤	٨,٢		٦,٦	٩,٣	٨,١	٧,٨
٤,١		٤,١	٥,٩	٤,١			٣,٥		٥,٩	٨,٢
٧,٠		٧,٤	٩,٤	٧,٨			٦,٩		٨,٤	٩,٦
٨,٣		٩,٧	٩,٩	٩,٨			٩,٥		١٠,٠	٩,٩
٤,٧		٩,٢	٩,٩	٠	-		٧,٦		٩,٨	٨,٦
٦,٥		٤,١	٧,٩	٦,٠			٥,٩	٦,٨	٦,٥	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٣,١	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٦,٩	٠	٩,٤	٤,٤	٦,٩	٠		٦,٩		٧,٣	٦,٢
٦,٢		٦,٨	٦,٥	٥,٥	٦,٠		٧,٠	٧,٥	٨,٠	٦,٥
١٣	-	٩	١٠	١٦	١٤		٨	٥	٢	١٠

تابع جدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٢
٥,٧		٨,٢	٨,١	٦,٩	٥,٨	٤,٥	٥,٢		٨,١	٥,١	أ.النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		٢,٠		-	١٠,٠	٠	١. ملكية البنوك
		٨,٠	٨,٠	٤,٠		٣,٠			٧,٠	٨,٠	٢. المنافسة من البنوك الأجنبية
٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠		١٠,٠	١٠,٠	٣. الرقابة على أسعار الفائدة/أسعار الفائدة السلبية
٢,٣		٤,٨	٤,٥	٣,٧	١,٥	٣,٢	١,٣	١,٥	٥,٢	٢,٣	٤. الحصول على الائتمان
٧,٠		٤,٠	٥,٠	٦,٠		١٠,٠				٣,٠	أ.مؤشر الحقوق القانونية
١,٧		٦,٧	٦,٧	٣,٣		٣,٣				٠	ب. مؤشر معلومات الائتمان
٤,٨		٦,٥	٨,٦	٨,٧	٦,٠	٤,٨	٨,٢	٧,٥	٩,٢	٥,١	ب.النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٣,٠		٧,٥	٨,٧	٧,٠	٦,٢	٧,٣	٧,١	٥,٤	٧,٧	٤,٨	١. مؤشر الصرامة في التوظيف
٠		٦,٧	١٠,٠	٨,٩		١٠,٠				٥,٦	أ. مؤشر الصعوبة في التوظيف
٤,٠		١٠,٠	٤,٠	٦,٠		٢,٠				٤,٠	ب.مؤشر صرامة ساعات العمل
٤,٠		٦	١٠,٠	٥,٠		٢,٠				٥,٠	ج. مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٧,١		٦,٨	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٥,٥	٧,١	١٠,٠		٤,٩	٢. التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩,١		٩,٥	٧,٨	٩,٩	١٠,٠	٦,٦	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٩,٥	٣. التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
-	١,٠	٣	١٠,٠	١٠,٠	٠	٠	١٠,٠		١٠,٠	١,٠	٤. التجنيد الإجباري
٥,٤		٦,٧	٧,٣	٦,١	٧,٦	٦,٢	٦,١	٧,٧	٨,٤	٧,٥	ج.النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٦,٨		٨,٤	٧,٩	٦,٤	٧,٦	٧,٣	٧,٣	٧,٧	٩,١	٧,٩	١.تأسيس الأعمال التجارية
٤,٧		٧,٦	٣,٥	٤,٧		٥,٣				٢,٩	أ. عدد الإجراءات
٦,٠		٧,٨	٨,٤	٨,٣		٨,٤				٨,٨	ب.الفترة الزمنية (بالأيام)
٩,١		٩,٢	١٠,٠	٩,٧		٩,٣				٩,٨	ج.تكلفة (% من دخل الفرد)
٨,٣		٩,٩	٩,٧	٨,٠		٨,٦				٩,٩	د.الحد الأدنى لرأس المال (%من دخل الفرد)
٤,٠		٥,١	٦,٧	٥,٩		٥,٠	٤,٩		٧,٨	٧,٢	٢.غلق النشاط التجاري
٢,١		٦,٣	٦,٠	٥,٩		٦,٠				٦,٨	أ.الزمن (الأيام)
٨,٩		٧,٢	١٠,٠	٨,٩		٧,٢				٩,٦	ب.التكلفة (%من العقار)
٩,١		٨	٥,٩	٧,٠		٨,٣				٦,٠	ج.معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٥,٣		٧,٢	٨,٠	٧,٣		٥,٢	٦,٥	٧,٦	٨,٦	٥,٩	نتيجة المجال الفرعيه
١٧		٧	٢	٦,٠		١٨	١٠	٤	١	١٥	تصنيف حسب المجال الفرعيه

اليمن	الضفة الغربية وإبنة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	الغرب
٦,٢	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٤,٥		٦,٠	٦,١	٧,٩	٦,١
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠
		٨,٠	٨,٠		٢,٠		٨,٠	-	٨,٠	٨,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	٩,٠
٢,٧	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٢,٠	٣,٢	٣,٧	٢,٣
٢,٠		٤,٠	٤,٠	٥,٠			٤,٠		٣,٠	٢,٠
٣,٣		٣,٣	٣,٣	٠	-		٨,٣		٠	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٣		٨,٨	٨,٥	٨,٨	٦,١
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٧,٠	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٢	٤,٠
١٠,٠		١٠,٠	٣,٩	٨,٩			١٠,٠		٥,٦	٠
٢,٠		٢,٠	١٠,٠	٤,٠			٦,٠		٤,٠	٦,٠
٧,٠		٨,٠	٠	٥,٠			١٠,٠		١٠,٠	٦,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٨,٥
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,٣	٦,٧	٦,٤	٨,٢	٥,٧	٨,٢		٦,٢	٨,٠	٧,٣	٧,٢
٦,٠	٦,٧	٨,٦	٨,٥	٥,٤	٨,٢		٦,٦	٩,٣	٨,١	٧,٨
٤,١		٤,١	٥,٩	٤,١			٣,٥		٥,٩	٨,٢
٧,٠		٧,٤	٩,٤	٧,٨			٦,٩		٨,٤	٩,٦
٨,٣		٩,٧	٩,٩	٩,٨			٩,٥		١٠,٠	٩,٩
٤,٧		٩,٢	٩٩	٠			٧,٦		٩,٨	٨,٦
٦,٥		٤,١	٧,٩	٦,٠			٥,٩	٦,٥	٦,٥	٦,٧
٦,٥		٥,١	٧,٩	٦,١			٧,٥		٣,١	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٦,٩		٩,٤	٤,٤	٦,٩			٦,٩		٧,٣	٦,٢
٦,٢		٦,٨	٦,٥	٥,٥	٦,٠		٧,٠	٧,٥	٨,٠	٦,٥
١٣		٩	١٠	١٦	١٤		٨	٥	٢	٧

المراجع

ايال أي بي وكي جورجيس (١٩٩٨) "مكونات الحرية الاقتصادية والنمو: دراسة تطبيقية" دورية المناطق النامية، العدد ٣٢ (الربيع) ص ٣٢٧ - ٣٨

الاسماعيل، سالم بن ناصر، اميلا كارايجوفيتش، وفريد ماك ماهون (٢٠٠٥) "الحرية الاقتصادية في العالم العربي". في كتاب اوجوستو لوبيز - كلاوس وشواب بعنوان "تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥" (منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠٠٥): ص ١٢٩ - ١٤١.

المؤسسة المصرفية العربية (٢٠٠٦) متوفرة على الشبكة مباشرة www.arabbanking.com

بنجوا، ام وبى سانشير - روبلز (٢٠٠٣) "الاستثمار الاجنبي المباشر، الحرية الاقتصادية والنمو: أدلة جديدة من أمريكا اللاتينية"، الدولة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٣ (سبتمبر): ص ٥٢٩ - ٤٥.

بيرجن، نيكلاس (٢٠٠٣) "منافع الحرية الاقتصادية: دراسة" مسج مجلة اندبنت ريفيو ٨، ٢ (الخريف) ص ١٩٣ - ٢١١.

علي بلبل وفتح الدين ايتم (٢٠٠٦). تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ما بين الدول العربية في العالم العربي / ١٩٩٠ - ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي ٢٩ - ٩ (سبتمبر): ١٢٦٧ - ٩٣.

كارلسون. اف. واس. لوندستروم (٢٠٠٢) "الحرية الاقتصادية والنمو: تحليل الآثار" مجلة "الخيار العام" ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر) ص ٣٣٥ - ٤٤.

داوسون جي دبليو (١٩٩٨). "المؤسسات والاستثمار والنمو: دليل جديد عبر الدول وبيانات اللجنة" مجلة ايكونوميك انكواري ٣٦ (أكتوبر): ص ٦٠٣ - ١٩.

داوسون جي دبليو (٢٠٠٣). "ضحايا العلاقة بين الحرية والنمو" يورو بيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي ١٩، ٣ (سبتمبر): ص ٤٧٩ - ٩٥.

دي هان جي. وجي - أي ستورم (٢٠٠٠). "حول العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي" يورو بيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي ١٦: ص ٢١٥ - ٤١.

دي هان، جي كوب، وس جي سيرمان (١٩٩٨) دليل اضافي على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي "بالبليك تشويس ٩٥: ص ٣٦٣ - ٨٠.

دوكوليا جوس، كريس وحثت على اولوباسوجلو (٢٠٠٦). " الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: هل تؤدي التفرقة ما بينهما إلى اختلاف؟" يورويان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي. المجلد ٢٢ رقم ١: ص ٦٠ - ٨١.

دريزنك هانوز، مارجيتا، شريف الديواني وطارق يوسف (٢٠٠٧). تقرير التنافسية العالمية ٢٠٠٧ جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.

ايستون اس تي. و ام أي ووكر (١٩٩٧). "الدخل والنمو والحرية الاقتصادية" اميريكان ايكونوميك ريفيو مجلد ٨٧ عدد ٢ (مايو) ص ٣٢٨ - ٣٢.

وحدة معلومات الايكونوميست (٢٠٠٦). متوفر على الشبكة www.economistgroup.com

قاعدة بيانات ايكون ستاتس (EconStats) (٢٠٠٥) متوفرة على الموقع التالي

<http://www.oecd.org/dataoecd/37/47/36086917.pdf>

دينا النجار (٢٠٠٦). تقرير البنك الدولي (سبتمبر) واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

إدارة معلومات الطاقة (أبريل ٢٠٠٩) النفط الخام العالمي والوقود السائل

<<http://www.eia.doe.gov>>

ارنست اند يونج (٢٠٠٣). ايرنست اند يونج في الشرق الأوسط. تجميع وطباعة مكاتب ايرنست اند يونج في المنطقة.

قلوبال انستمنت هاوس (فبراير ٢٠٠٩) الأفاق الاقتصادية والإستراتيجية لمصر .

<<http://www.gobalinv.net/research/Egypt-Economic-022009.pdf>>

جريسولد، (٢٠٠٤). استبدال الحرية بالطغيان: كيف تقوم الأسواق المفتوحة بتخصيب التربة للديمقراطية" تحليل سياسات التجارة العدد ٢٦ (يناير) واشنطن العاصمة: معهد كاتو.

جوديل ، هبربرت (٢٠٠٩) آثار الإنكماش الأمريكي - محاربة السياسات عن الحرية الاقتصادية في جيمس قوارتي وروبرت نوسون ، الحرية الاقتصادية في العالم : التقرير السنوي ٢٠٠٩ (معهد فريزر) : 74-37 < www.freetheworld.com >

جوارتي، جيمس وروبرت لوسون مع والتر بلوك (١٩٩٦). الحرية الاقتصادية في العالم: ١٩٧٥ - ١٩٩٥. فانكوفر بي سي: معهد فريزر.

جوارتي، جيمس وروبرت لوسون (٢٠٠٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٤. فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة www.freetheworld.com

جوارتي، جيمس وروبرت لوسون مع ايريك جارتزك (٢٠٠٥). " الحرية الاقتصادية في العالم: لتقرير السنوي ٢٠٠٥. فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة

www.freetheworld.com

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع ويليام ايسترتلي (٢٠٠٦). "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي" ٢٠٠٦ فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة

www.freetheworld.com

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع راسل اس سوبل وبيتر تي ليسون (٢٠٠٧). "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي" ٢٠٠٧ فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة
www.freetheworld.com

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع سيث نورتن (٢٠٠٨). "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي" ٢٠٠٨ فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة
www.freetheworld.com

A (جوارتني ، جيمس روبرت لوسون (٢٠٠٩) الحرية الاقتصادية في العالم : التقرير السنوية ٢٠٠٩ معهد فريزر
www.freetheworld.com

هورتوج ستيفن (٢٠٠٧). "دول مجلس التعاون الخليجي والتكامل مع الاقتصاد العربي: نموذج جديد". سياسة الشرق الأوسط ١٤ ، ١ : ص ٥٢ ٦٨.

B (ألبرت حوراني (١٩٩٢) . تاريخ الشعوب العربية . وارنر براذرز

C (البحوث الدولية لمؤسسة أتش إس بي سي (أبريل ٢٠٠٩) آفاق الإقتصاد في دول الخليج مرشح
<HTTP:// WWW.RESEARCH.HSBC.COM>

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٧). التوازن العسكري ٢٠٠٧. لندن، بريطانيا: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ب). الكتاب السنوي لإحصائيات التمويل الحكومي. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل، واشنطن العاصمة.

D) إنتصار ، فاكر (يوليو ٢٠٠٩) ﴿ ﴾ لمحة على الأزمة المالية ﴿ ﴾ مجلة الإصلاح في العالم العربي ٧، ٦ منح كارنيقي السلام العالمي .

E) الخدمات المالية الدولية لندن (مارس ٢٠٠٩) الصناديق السيادية للشروات .

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦أ). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل، واشنطن العاصمة.

- صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ب). الكتاب السنوي لإحصائيات التمويل الحكومي. واشنطن العاصمة.
- صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ج). الاقتصاد العالمي والدراسات المالية: نظرة على الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط ووسط آسيا (سبتمبر) واشنطن العاصمة.
- صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧أ). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل، واشنطن العاصمة.
- صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧ب). نظرة عامة على الاقتصاد العالمي واشنطن العاصمة.
- صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨). مسح الاقتصاد العالمي والمسوح المالية، نظرة على الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط ووسط آسيا (مايو). واشنطن العاصمة.
- صندوق النقد الدولي (يناير ٢٠٠٩) مراجعة آفاق الاقتصاد العالمي : الركود العالمي يتحدى السياسات .
- صندوق النقد الدولي (مايو ٢٠٠٩) الاقتصاد العالمي والمسوحات المالية آفاق الاقتصاد الإقليمي في المنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى .
- لوبيز - كارلوس، اوجستو وكلاوس شواب (٢٠٠٥). تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.
- دراسة نقدية (٢٠٠٣). دليل البنوك للعمليات الأجنبية (إصدار ٤٩) هيوستن، تكساس. شركة مونيتيري ريسيرش.
- مورجان استانلي (٢٠٠٧) صناديق الثروة السيادية . مورجان استانلي .
- دراسة نقدية (٢٠٠٥/٢٠٠٦). دليل البنوك للعمليات الأجنبية هيوستن، تكساس: شركة مونيتيري ريسيرش.
- دراسة نقدية (٢٠٠٦/٢٠٠٧). دليل البنوك للعمليات الأجنبية هيوستن، تكساس: شركة مونيتيري ريسيرش.
- نولاند ماركوس وهاوارد دباك (٢٠٠٧) الاقتصاد العربي في عالم متغير ٢٠٠٧ واشنطن العاصمة - معهد بيترسون لعلم الاقتصاد الدولي .
- ماهير روي (٢٠٠٥). "تقضي منطقة التجارة الحرة على الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول العربية" لندن : انترناشونال تاكس ريفيو.

<http://www.internationaltaxreview.com/default.asp?page=10&pubid=35&iss=14050&sid=494287>

مجموعة PRS (١٩٧٩-٢٠٠٤) دليل الدول للمخاطر الدولية . ايست سيراكوز ، نيويورك.

مجموعة PRS (٢٠٠٦) دليل الدول للمخاطر الدولية . تم شراء البيانات من

www.prsgroup.com/icrg/icrg.htm

مجموعة PRS (٢٠٠٧) دليل الدول للمخاطر الدولية . تم شراء البيانات من

www.prsgroup.com/icrg/icrg.htm

مجموعة PRS (٢٠٠٨) . الدليل الدولي لمخاطر الدول . ثم شراء البيانات من - WWW.PR
group.com/icrg/icrg.html

مجموعة PRS (٢٠٠٩) الدليل الدولي لمخاطر الدول تم شراء البيانات من

www.prsgroup.com/icrg/icrg.html

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣) مسح البنك الدولي للنظم والرقابة على البنوك

http://www.worldbank.org/research/interest/2003__bank/surrey/2003__>bank__regulation/database.htm

البنك الدولي (٢٠٠٧) مسح البنك الدولي للنظم والرقابة على البنوك

[http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDC/EXTRESESEARCH/O..contentMDK:20345037~pagPK:64214825~PiPK:6421494\(3~theSitePK:469382.oohtm#SURVEY__111>\(as of July 24.2007](http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDC/EXTRESESEARCH/O..contentMDK:20345037~pagPK:64214825~PiPK:6421494(3~theSitePK:469382.oohtm#SURVEY__111>(as of July 24.2007)

البنك الدولي (٢٠٠٩ ج) آفاق الإقتصاد العالمي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

http://web.worldbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENEXT/O..contentMDK:22013548__menuPK:247603~pagePK:2865106piPk:>2865128~thesitePK:256299.oohtm

البنك الدولي (٢٠٠٩ أ) . مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥ واشنطن العاصمة . البنك الدولي
لإعادة التعمير والتنمية والبنك الدولي .

البنك الدولي (٢٠٠٩ أ) مؤشر التنمية في العالم ٢٠٠٨ (على الشبكة)

<http://web.worldbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/O..contentMDK:21725423~pagePK:64133150~theSitePK:2394L9.oohtm>

البنك الدولي (٢٠٠٩ ب) قاعدة بيانات القيام بالأعمال التجارية . متوفرة على الشبكة الدولية على
الموقع الآتي: <http://www.doingbusiness.org> (تم الدخول على الموقع ١٨ أغسطس ٢٠٠٨) .

البنك الدولي (٢٠٠٩ ج) . مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٨ . واشنطن العاصمة . البنك الدولي
للتعمير والتنمية والبنك الدولي .

البنك الدولي (يوليو ٢٠٠٩) القيام بالأعمال في العالم العربي ، البنك الدولي ٢٠٠٩ .

الملحق (أ)

ملاحظات توضيحية ومصادر بيانات

تم احتساب المؤشر الوارد في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ مكونا البيانات (المكونات). وتم حساب التقدير الإجمالي عن طريق حساب متوسط المؤشرات للمجالات الفرعية الخمسة، وتم استخراج نتائج المجالات بواسطة حساب متوسط المكونات في كل مجال فرعي. وتم التوصل إلى مؤشر الحرية الاقتصادية بموجب مقياس من صفر إلى عشرة، حيث تدل القيم الأعلى على مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن الحدود القصوى والحدود الدنيا المستخدمة لحساب النتائج الفردية أخذت من التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم (بدلاً من الدول العربية البالغ عددها (٢٢) دولة) المدرجة في المؤشر. بالنسبة لتلك المكونات غير المستخدمة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم فقد تم استخراج الحدود القصوى والحدود الدنيا من (١٤١) دولة مدرجة في التقرير السنوي. وقد تم استخدام الحدود القصوى والحدود الدنيا "الدولية" بدلاً عن الإقليمية بسبب التفاوت الضئيل في بعض المكونات بين الدول العربية.

تخضع البيانات الدولية بصورة مستمرة لمراجعة بسيطة، إلا أننا نقوم بإدخال هذه المراجعات ضمن المؤشر بعد صدور تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي وذلك للحفاظ على استقراره.

المجال الفرعي (١) : حجم الحكومة من حيث : الإنفاق والضرائب والشركات التجارية

الاستهلاك الحكومي العام كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك

يقوم هذا المكون بقياس الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة كنسبة من إجمالي المصروفات الاستهلاكية النهائية (سابقاً كانت تعرف بإجمالي الاستهلاك). وقد تم استخراج المعدل لهذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. وتعتبر (V_i) القيمة المعبرة عن الاستهلاك الحكومي الفعلي للدولة كنسبة من إجمالي الاستهلاك، في حين تمثل V_{max} و V_{min} القيمتان القصوى والدنيا التي تم تحديدها بنسبة (٤٠٪) ونسبة (٦٪) لكل منهما على التوالي. وتم استخدام بيانات تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٩٠ للتوصل إلى القيمة القصوى والقيمة الدنيا لهذا المكون. تحصل الدول التي تزيد فيها المصروفات الحكومية مقارنة بإجمالي الاستهلاك على نقاط أقل.

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٩.أ.

التحويلات والدعم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يقوم هذا العنصر بقياس الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضمرة في عشرة. حيث إن (V_i) تعبر عن نسبة التحويلات والدعم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، في حين إن (V_{max}) و (V_{min}) تمثلان القيم القصوى والدنيا واللذان تم تحديدهما عند (٢, ٣٧%) و (٥, ٠%) على التوالي. تم استخدام البيانات من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم للتوصل إلى القيم القصوى والدنيا لهذا العنصر. تحصل الدول التي ترتفع فيها نسبة الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نقاط أقل.

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٩

الشركات والاستثمارات الحكومية

تم حساب معدل هذا المكون باستخدام (أ) الاستثمارات الحكومية كنسبة من إجمالي الاستثمارات، و (ب) عدد ونوع، ونسبة الإنتاج المتولد عن الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها. تحصل الدول التي تقل فيها الاستثمارات الحكومية نسبة إلى إجمالي الاستثمارات وتقل فيها الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها على نقاط أعلى.

المصدر: قوارنتي ولوسون، ٢٠٠٩

الهامش الأعلى للمعدل الضريبي

يقوم هذا العنصر بقياس المعدل الأعلى الحدي للضريبة (المعدل الفردي) والحد الأدنى للدخل الذي يطبق عليه. الدول التي فيها معدلات ضريبية أعلى والتي يتم تطبيقها على الحدود الدنيا للدخل المنخفض تحصل على درجات أقل بموجب المصفوفة التالية:

الهامش الأعلى للمعدل الضريبي	الحد الأدنى للدخل، بالدولار الأمريكي			
	أقل من ٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠	أكثر من ١٥٠,٠٠٠
أقل من ٢٠%	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١ - ٢٥	٩	٩	١٠	١٠
٢٦ - ٣٠	٨	٨	٩	٩
٣١ - ٣٥	٧	٧	٨	٩
٣٦ - ٤٠	٥	٦	٧	٨
٤١ - ٤٥	٤	٥	٦	٧
٤٦ - ٥٠	٣	٤	٥	٥
٥١ - ٥٥	٢	٣	٤	٤
٥٦ - ٦٠	١	٢	٣	٣
٦١ - ٦٥	صفر	١	٢	٢
٦٦ - ٧٠	صفر	صفر	١	١
أكثر من ٧٠%	صفر	صفر	صفر	صفر

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٩، وايرنست اند يونج، ٢٠٠٣.

المجال الفرعي (٢) : القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية

التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية

يعتمد هذا العنصر على مكون المخاطر السياسية (ز) تدخل الجيش في السياسة (من الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG) الذي يقيس مدى تدخل الجيش في السياسة. " بما أن الجيش لا يخضع للعملية الانتخابية، فإن تدخلات الجيش، حتى ولو كانت هامشية، تقلل من المسؤولية الديمقراطية. يمكن أن يأتي تدخل الجيش نتيجة لتهديدات داخلية أو خارجية، أو نتيجة تحولات أو صعوبات كامنة في الدولة، أو انقلاب عسكري كامل. وعلى المدى الطويل، فإن نظام الحكم العسكري من شأنه التقليل من فعالية العمل الحكومي، واستشراء الفساد، وتكوين بيئة غير مريحة بالنسبة للشركات الأجنبية". يقوم الدليل الدولي لمخاطر الدول بقياس مستوى التدخل العسكري على مقياس من صفر إلى ٦، حيث تعكس القيم العالية احتمالات اقل لحدوث المخاطر ويتم لاحقاً تحويل هذه الي مقياس صفر إلى ١٠ نقاط.

المصدر: مجموعة PRS، ١٩٧٩ - ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

نزاهة النظام القضائي

يعتمد هذا العنصر على المخاطر السياسية (ل) القانون والنظام من الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG). يعتمد هذا العنصر على " معيارين يشكلان مكون واحد للمخاطر. ويساوي كل مكون فرعي نصف المجموع. المكون الفرعي " القانون " يأتي لتقييم قوة وحيدة النظام القضائي، أما المكون الفرعي " النظام " فالغرض منه تقييم مدى التزام عامة الناس بالقانون". يقوم الدليل الدولي لمخاطر الدول بقياس القانون والنظام على مقياس من صفر إلى ستة، حيث تشير القيمة العالية إلى احتمالات مخاطر اقل ثم يتم بعد ذلك تحويل تلك القيم إلى مقياس من صفر إلى عشرة.

المصدر: مجموعة PRS، ١٩٧٩ - ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

القيود التشريعية والتنظيمية على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا العنصر على مجموعة بيانات البنك الدولي للقيام بنشاطات تجارية، وهو معني بقياس الخطوات، والفترة الزمنية، والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية. يستخدم البنك الدولي " حالة نموذجية لصاحب عمل يرغب في شراء قطعة ارض وبنائة في اكبر مدينة ومسجلة من قبل وخالية من أية منازعات على الملكية. " تشمل التكلفة على بنود مختلفة " مثل الرسوم وضريبة تحويل الملكية، والدفعات، وأي دفعيات أخرى لسجل العقارات وللكتاب بالعدل والوكالات العامة أو المحامين. وتحدد هذا التكاليف كنسبة من قيمة العقار، مع افتراض قيمة للعقار تعادل ٥٠ ضعف متوسط دخل الفرد وتحسب قيمة هذا المكون باستخدام المعادلة التالية:

$$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$$
 مضروبة في ١٠، حيث أن (V_i) تعبر عن عدد الإجراءات والوقت والتكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، بينما حددت V_{max} بعدد (٢١)

إجراء و (٩٥٦) يوماً و (٤, ٣٠٪) وحددت قيمة V_{min} لعدد إجراء واحد يتم في يوم واحد و (١, ٠٪) عليه فإن الدول التي تكون فيها القيمة أقل من V_{min} تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدول التي تكون القيمة فيها أعلى من V_{min} تحصل على تصنيف صفر.

عدد الإجراءات.

الوقت (بالأيام).

التكلفة (نسبة مئوية من قيمة العقار).

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ب، ٢٠٠٦ب، ٢٠٠٧ب، ٢٠٠٨ب.

المجال الفرعي (٣) : السياسة النقدية

النمو النقدي

تم استخدام بيانات عرض النقود م١ لقياس معدل نمو عرض النقود. يقيس هذا المكون معدل نمو عرض النقود في السنوات الخمس الماضية ناقص النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للسنوات العشر الماضية. تم استخلاص معدلات هذا العنصر باستخدام المعادلة التالية: / $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة، حيث تمثل V_i متوسط النمو السنوي لعرض النقود خلال السنوات الخمس الماضية الذي تم تعديله وفقاً لنمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة. تم تحديد قيم V_{max} و V_{min} بصفر و ٥٠٪ على التوالي. إذا كان معدل نمو النقود يساوي النمو طويل الأمد للنتائج الفعلي (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة)، عندها تحصل الدولة على ١٠ نقاط. إذا كان نمو عرض النقود أكبر من النمو طويل الأمد للنتائج الفعلي، تحصل الدولة على أقل من ١٠ نقطة الدولة التي تزيد فيها القيمة عن ٥٠٪ تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٩ب.

الانحراف المعياري للتضخم

تم استخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) لقياس التضخم في هذا المكون. وتم استخدام المعادلة التالية لتحديد المقياس من صفر إلى ١٠ لكل دولة:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة، حيث تمثل V_i الانحراف المعياري للدولة بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم خلال السنوات الخمس الماضية. تم تحديد قيمة كل من V_{max} و V_{min} بصفر و ٢٥٪ على التوالي. في حالة عدم وجود تغيير في معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما ارتفع التغيير في

نسبة التضخم، حصلت الدولة على نقاط اقل. الدولة التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن ٢٥٪ تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ - قاعدة البيانات الاقتصادية (EconStats) ٢٠٠٥ وصندوق النقد الدولي ٢٠٠٦/ج و ٢٠٠٨.

معدلات التضخم خلال الأعوام الأخيرة

تم استخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لقياس التضخم في هذا المكون. وتم تحديد المقياس من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية:

$$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$$
 مضروباً في عشرة حيث تمثل (V_i) معدل التضخم خلال أحدث سنة. تم تحديد قيمة V_{max} و V_{min} بصفر و ٥٠٪ على التوالي. وكلما انخفض معدل التضخم ارتفعت مرتبة التصنيف. تحصل الدول التي يبلغ فيها معدل التضخم أعلى من ٥٠٪ على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٩ (قاعدة البيانات الاقتصادية Econstats Database)، ٢٠٠٥ وصندوق النقد الدولي ٢٠٠٦/ج و ٢٠٠٨.

حرية فتح حساب مصرفي بالعملة الأجنبية

يقيس هذا المكون إمكانية فتح حسابات مصرفية في بنوك أجنبية سواء داخل الدولة أو خارجها بدون أي قيود. فإذا كان هذا الإجراء مسموح به داخل وخارج البلاد تحصل الدولة على (١٠) نقاط. أما إذا كان فتح الحسابات المصرفية مسموح به محلياً فقط وليس في الخارج أو العكس فإن الدولة تحصل في هذه الحالة على (٥) نقاط.

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

المجال رقم (٤) : حرية التجارة دولياً الضرائب على التجارة الخارجية

إيرادات الضرائب على التجارة

يقيس هذا المكون الفرعي الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة من الواردات والصادرات وتم التوصل إلى التصنيف من صفر إلى (١٠) للدول باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبة في (١٠). تمثل V_i الإيرادات المتحصلة من الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة من الواردات والصادرات، وحددت قيم V_{max} و V_{min} بصفر و (١٥٪) على التوالي. وكلما ازدادت الضرائب على التجارة الخارجية

كنسبة من الواردات والصادرات كلما انخفضت النقاط. وعليه فان الدول التي تزيد فيها هذه النسبة عن (١٥٪) تحصل على نتيجة صفر.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٩.

متوسط معدل التعرفة الجمركية

يقيس هذا المكون الفرعي المتوسط غير المرجح للتعرفات الجمركية. وتم التوصل إلى تصنيف الدول على مقياس من صفر إلى (١٠) باستخدام المعادلة التالية :

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في ١٠. وتمثل V_i متوسط معدل التعرفة الجمركية في الدولة وحددت قيم V_{min} و V_{max} بصفر و (٥٠٪) على التوالي وينتج عن متوسط معدل التعرفة الجمركية العالي متدني، أما الدول التي يكون فيها متوسط معدل التعرفة الجمركية أكثر من (٥٠٪) فتحصل على نتيجة صفر.

الانحراف المعياري لمعدل التعرفة الجمركية

يقيس هذا المكون الفرعي الانحراف المعياري لمعدل التعرفة الجمركية. تم التوصل إلى المعدلات من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. حيث تمثل V_i الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة للدولة. تم تحديد قيمة كل من V_{min} و V_{max} بصفر و (٢٥٪) على التوالي. تحصل الدول التي لديها اختلافات اكبر في معدلات التعرفة على مستويات أدنى في التصنيف، والدول التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن (٢٥٪) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: قوارتني ولوسون: ٢٠٠٩.

سعر الصرف في السوق السوداء

يقيس هذا المكون الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء في الدولة. تم التوصل إلى تصنيف من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية :

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. حيث تمثل V_i أفضل سعر للصرف في السوق السوداء للدولة. تم تحديد قيمة V_{min} و V_{max} بصفر و ٥٠٪ على التوالي. في حالة عدم وجود سوق سوداء للصرف تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما زاد الفرق بين السعر الرسمي والسعر المعرض في السوق الأسود كلما انخفض التصنيف. الدول التي لديها فرق أعلى من (٥٠٪) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البحوث النقدية ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

الرقابة على رأس المال:

يقيس المكون الفرعي القيود الموضوعية على المعاملات الرأسمالية، وبشكل خاص، يتناول هذا العنصر (١٣) نوعاً مختلفاً من أنواع الرقابة الدولية على رأس المال بحسب ما هي واردة في تقرير صندوق النقد الدولي. وقد تم التوصل إلى تصنيف الدول من صفر إلى ١٠ من خلال حساب عدد أدوات الرقابة غير المفروضة كنسبة من إجمالي أدوات الرقابة، وبعدها تم ضربها في عشرة.

المصدر: صندوق النقد الدولي: ٢٠٠٤/أ، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥/أ، ٢٠٠٧.

المجال الفرعي (٥): تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان

ملكية البنوك

يعتمد تصنيف هذا المكون الفرعي على نسبة الودائع البنكية المحتفظ بها لدى البنوك الخاصة. فإذا كانت الودائع الخاصة بين (٩٥٪) إلى (١٠٠٪) تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وفي حالة تراوح الودائع بين (٤٠٪) و (٧٥٪) تحصل الدولة على ٥ نقاط. وفي حالة كانت الودائع الخاصة تتراوح بين ١٠٪ و ٤٠٪ تحصل الدولة على نقطتين، وتحصل الدولة على تصنيف صفر إذا كانت الودائع الخاصة أقل من (١٠٪) من إجمالي الودائع البنكية.

المصدر: مجموعة البنك الدولي: ٢٠٠٣، ٢٠٠٧.

المنافسة من جانب البنوك الأجنبية

يعتمد هذا المكون الفرعي على متغيرين هما : نسبة الأصول البنكية التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية وعدد الطلبات المرفوضة للحصول على تراخيص لبنوك تجارية من مؤسسات أجنبية كنسبة مئوية من إجمالي عدد الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص بنوك تجارية من المؤسسات الأجنبية. في حالة قيام الدولة بالموافقة على جميع أو معظم طلبات البنوك الأجنبية، وإذا كانت البنوك الأجنبية تمتلك حصة كبيرة من أصول القطاع البنكي، عندها تحصل الدولة على تصنيف أعلى بموجب الجدول التالي:

معدلات رفض منح التراخيص للبنوك الأجنبية (الرفض/الطلبات)

أصول البنوك	١٠٠ - ٥٠٪	صفر - ٤٩٪	صفر	١٠٠ - ٨٠٪
الأجنبية كنسبة	٥	٨	١٠	١٠٠ - ٨٠٪
من إجمالي أصول	٤	٧	٩	٧٩ - ٤٠٪
القطاع المصرفي	٣	٦	٨	صفر - ٣٩٪

المصدر: مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧.

الرقابة على أسعار الفائدة / سعر الفائدة الحقيقي السلبي

يعتمد هذا المكون الفرعي على متغيرين هما: سعر الفائدة الحقيقي (أي معدل فائدة الإقراض ناقص معدل التضخم بحسب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، والإقراض ناقص سعر الفائدة على الودائع. عندما تتحدد أسعار الفائدة من خلال قوى السوق بشكل أساسي (أي لا يزيد سعر فائدة الإقراض زيادة كبيرة (اقل من ٨٪) عن سعر الفائدة على الودائع) ويكون سعر الفائدة الحقيقي ايجابياً، تحصل الدولة على تصنيف ١٠. وعندما تكون الأسعار الحقيقية سلبية (اقل من ٥٪)، وتكون الفروقات بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض (٨٪ أو أكثر)، تحصل الدولة على ٨ نقاط. وعندما يكون سعر فائدة الإقراض الحقيقي سلبياً وأقل من (١٠٪)، ويبلغ الفرق بين أسعار فائدة الإقراض والإيداع نسبة (١٦٪) أو أكثر تحصل الدولة على ٦ نقاط. عندما تختلف أسعار فائدة الإقراض والإيداع بنسبة (٢٤٪) أو أكثر، وتكون أسعار الفائدة الفعلية غالباً سالبة بنسبة (١٠٪) أو أكثر، تحصل الدولة على ٤ نقاط. وعندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية للإقراض سالبة باستمرار بمقدار مكون من عددين، وبلغ الاختلاف بين معدلات الإقراض والإيداع نسبة (٣٢٪) أو أكثر، تحصل الدولة على تصنيف ٢. تحصل الدولة على تصنيف صفر عندما يكون الفرق بين أسعار فائدة الإقراض والإيداع بنسبة (٣٦٪) أو أكثر، وتكون أسعار الفائدة الحقيقية للإقراض سالبة باستمرار وبقيمة مكونة من عددين، أو عندما يقضي التضخم المفرط على سوق الائتمان تماماً.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٩ قاعدة بيانات Econstat ٢٠٠٥، و صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ ج و ٢٠٠٨.

الحصول على الائتمان

يعتمد المكونان الفرعيان التاليان على مجموعة بيانات البنك الدولي للقيام بنشاطات تجارية، وتقيس هذه البيانات مدى تيسير قوانين الضمانات والإفلاس وعملية الإقراض، ومدى توفر معلومات الائتمان سواء من السجلات العامة أو الخاصة.

مؤشر الحقوق القانونية

يقيس “ مؤشر الحقوق القانونية مدى تيسير قوانين الضمانات والإفلاس حماية حقوق المقترض والمقرض ، وبالتالي تيسير عملية الإقراض. يشتمل المؤشر على ٧ أوجه ترتبط بالحقوق القانونية في قوانين الضمانات و ٣ أوجه ترتبط بقانون الإفلاس. تحصل الدولة على درجة واحدة لكل وجه من وجوه هذا المؤشر. “ تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ١٠، حيث تعبر الدرجات المرتفعة عن التصميم الجيد لقوانين الضمانات والإفلاس بشكل يضمن التوسع في الحصول على الائتمان “.

مؤشر معلومات الائتمان

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القوانين التي تؤثر على مجال، وسهولة وجودة معلومات الائتمان المتوفرة من خلال سجلات الائتمان العامة أو الخاصة. تحصل الدولة على نقطة واحدة لكل

وجه من الوجوه الستة التي يشملها المؤشر. “ تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ٦، وتشير القيمة العالية إلى توفر معلومات الائتمان من السجلات العامة أو الخاصة، لغرض تسهيل قرارات الائتمان “. ثم يتم تحويل القيمة من صفر إلى ٦ إلى مقياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥/ب، /٢٠٠٦/ب، ٢٠٠٧/ب، ٢٠٠٨/ب.

النظم واللوائح المنظمة لسوق العمل

مؤشر عدم المرونة في التوظيف

مؤشر صعوبة التوظيف

يستخدم مؤشر صعوبة التوظيف لقياس: (١) ما إذا كان بالإمكان استخدام عقود محدودة الأجل للقيام بمهام مؤقتة، و (٢) أقصى فترة تراكمية للعقود المحدودة بأجل، و (٣) معدل الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو للموظف الجديد بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة للعامل. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى عدم مرونة القوانين)، وبعدها يتم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيم العالية إلى درجة مرونة عالية في النظم.

مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٥ عناصر: (١) هل هناك قيود على العمل الليلي، (٢) هل توجد قيود على العمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع، (٣) إمكانية أن يمتد أسبوع العمل إلى (٥، ٥) أيام، (٤) أن كان يحدث ويمتد أسبوع العمل إلى (٥٠) ساعة أو يزيد (بما في ذلك الوقت الإضافي) لمدة شهرين بالعام، (٥) أن كانت الإجازة السنوية مدفوعة الأجر تبلغ ٢١ يوم عمل أو اقل. ولكل واحد من هذه الأسئلة، يشير الجواب بالنفي إلى غياب المرونة من القوانين. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة عدم مرونة القوانين، وبعدها يتم تحويل الدرجات إلى مقياس من صفر إلى ١٠، وتشير القيمة العالية إلى مرونة النظم واللوائح.

مؤشر صعوبة الفصل من العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٨ عناصر: (١) هل يمنع الاستناد إلى فائض العمالة كأساس لفصل العمال، (٢) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر (وكالات حكومية مثلاً) في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد فائض عن حاجة العمل، (٣) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل، (٤) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد، (٥) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل، (٦) هل يلزم القانون صاحب العمل دراسة خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل الفصل بسبب الزيادة عن حاجة العمل، (٧) هل تنطبق قوانين الأفضلية على حالة الاستغناء للزيادة عن حاجة العمل، و (٨) هل تنطبق قوانين الأسبقية على إعادة التوظيف. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها يتم

تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، فتشير القيمة المرتفعة إلى مرونة أكبر في التنظيمات واللوائح.

المصدر: البنك الدولي: قاعدة بيانات ممارسة العمل (تحميل البيانات ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨) ومتوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.doinbusiness.org> (١٨ أغسطس ٢٠٠٩)

التكلفة القانونية للتوظيف (نسبة مئوية من الراتب)

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس تكلفة استخدام موظف باستثناء الراتب كنسبة من الراتب. ويشتمل على المبالغ المدفوعة لغرض التأمينات الاجتماعية (بما فيها صناديق التقاعد، والتأمين ضد المرض والتأمين لتغطية الولادة والتأمين الصحي، وإصابات العمل، وبدل الأسرة والمساهمات الإلزامية الأخرى، وضريبة الرواتب. وكلما انخفضت تكاليف التوظيف ارتفع التصنيف. يساوي تصنيف هذا العنصر:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. حيث تمثل التكلفة باستثناء الرتب المدفوعة عند استخدام شخص. وحددت قيم V_{min} و V_{max} ب (٢, ٥٥٪) و (صفر٪) على التوالي. وتحصل الدول التي تقل فيها القيمة عن قيمة V_{min} على (١٠) نقاط، في حين تحصل الدول التي تكون قيمة المعادلة فيها أعلى من V_{max} على صفر.

المصدر: البنك الدولي: قاعدة بيانات ممارسة الأعمال (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.doingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ١٨ أغسطس ٢٠٠٩)

التكلفة القانونية لفصل العامل (رواتب أسابيع)

يقيس هذا المكون الفرعي تكلفة متطلبات الإنذار بالفصل، دفعيات الانقطاع عن العمل والغرامات الواجب سدادها عند فصل عامل فائض عن الحاجة مقيمة بأسابيع من الراتب. ويتم التصنيف لهذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. وتمثل V_i تكلفة فصل العامل، وحددت قيم V_{min} و V_{max} على أساس (٧, ٣٥٩) أسبوع و صفر أسبوع على التوالي. وتحصل الدول التي تقل فيها قيمة هذا المكون عن V_{min} على (١٠) نقاط، فيما تحصل الدول التي تقل فيها قيمة المكون عن V_{max} على صفر.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات ممارسة الأعمال (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨)، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.doingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ١٨ أغسطس ٢٠٠٩).

الخدمة العسكرية الإلزامية

يقيس هذا المكون الفرعي فترة الخدمة العسكرية الإلزامية. وتحصل الدول التي لا توجد فيها

خدمة عسكرية إلزامية على (١٠) نقاط. فإذا كانت فترة الخدمة العسكرية (٦) اشهر أو اقل تحصل الدولة على (٥) نقاط، إما إذا كانت فترة الخدمة العسكرية الإلزامية أكثر من (٦) اشهر و اقل من (١٨) شهراً تحصل الدولة على (٣) نقاط. وإذا كانت فترة الخدمة العسكرية الإلزامية أكثر من (١٢) شهراً ولا تزيد عن (١٨) شهراً تحصل الدولة على نقطة واحدة، فيما تحصل الدول التي تزيد فيها فترة الخدمة عن (١٨) شهراً على صفر.

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التوازن العسكري (إصداري ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)، لندن، المملكة المتحدة. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية

تأسيس الأعمال التجارية

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة تأسيس نشاط تجاري. ويأخذ في الاعتبار عدد الإجراءات، والزمن الذي تستغرقه تلك الإجراءات، وتكلفة إنشاء النشاط التجاري مثل الرسوم والحد الأدنى لرأس المال المطلوب رسمياً للبدء في العمل. وتستخدم المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{min} - V_i)$ مضروباً في عشرة. وتمثل V_i الإجراءات، والزمن (بالأيام) والتكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد، والحد الأدنى المطلوب من رأس المال محسوب كنسبة من متوسط دخل الفرد. تم تحديد قيمة كل من V_{max} كالتالي: (١٩) اجراء و (٢٠٣) يوم و (٤, ٨٣٥٪) و (٩, ١١١٪) وتم تحديد V_{min} كالتالي: ٢ اجراء و ٢ يوم و صفر٪ و صفر٪ على التوالي. حصلت الدول التي تقل فيها القيم عن قيمة V_{min} على ١٠ نقاط في حين حصلت تلك الدول التي تزيد فيها القيم عن قيمة V_{max} درجة صفر.

عدد الإجراءات.

المدة (بالأيام).

التكلفة (نسبة مئوية من متوسط دخل الفرد).

الحد الأدنى من رأس المال (نسبة مئوية من متوسط دخل الفرد).

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات ممارسة الأعمال التجارية (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وهي متوفرة على الموقع <http://www.dingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ١٨ أغسطس ٢٠٠٩)

غلق النشاط التجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى صعوبة غلق النشاط التجاري. ويقيس على وجه الخصوص الزمن والتكلفة (كنسبة من العقار) لإغلاق العمل التجاري، علاوة على معدلات استعادة النشاط (بالسنت على الدولار). يساوي حساب معدلات الزمن والتكلفة المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة. وبالنسبة لمعدل استرجاع النشاط

تم استخدام المعادلة التالية:

$(V_i - V_{min}) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة. تمثل V_i الزمن والتكلفة ومعدل استرجاع النشاط. كما تم تحديد قيمة كل من V_{max} و V_{min} كما يلي: (١٠) سنوات و (٧٦٪) (٩٢,٦٪) و ٤,٠٪ و ١٪ وصفر٪ على التوالي.

الزمن (السنوات)

التكلفة (نسبة مئوية من العقار)

معدل استعادة النشاط (سنتات على الدولار)

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات ممارسة الأعمال (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، و هي متوفرة على الموقع <http://www.doingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ١٨ أغسطس ٢٠٠٩).

